

Distr.: General
30 November 2015
Arabic
Original: English



الدورة السبعون
البند ٥٦ من جدول الأعمال
استعراض شامل لكامل مسألة
عمليات حفظ السلام من جميع
نواحي هذه العمليات

تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام

تقرير الأمين العام

موجز

يبرز هذا التقرير، المُعدّ عملاً بالطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٧٧/٦٨، أهم التطورات التي شهدتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ صدور التقرير السابق (A/69/642 و Add.1)، ويحدد بعض المسائل لتنظر فيها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وعلى وجه الخصوص، يسلط التقرير الضوء على الجوانب ذات الصلة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/95-S/2015/446)، وفي تقريرى اللاحق بشأن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام (A/70/357-S/2015/682). ويتضمن التقرير أيضاً تحليلاً مفصلاً للسلامة والأمن استجابة للفقرة ٣٦ من تقرير اللجنة الخاصة (A/69/19)، وفرعاً منفصلاً عن تشغيل منظومات الطائرات بدون طيار وغير المسلحة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، استجابة للفقرة ٤٧ من التقرير نفسه. وتوفر الإضافة ١ لهذا التقرير معلومات عن حالة الطلبات المحددة التي تقدمت بها اللجنة الخاصة في التقرير نفسه (A/69/19).



أولا - السياق الاستراتيجي

١ - تظل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تُنشر في طائفة واسعة من البيئات المتضررة من النزاعات، بدءاً بتلك التي تتسم بخلافات حدودية طال أمدها وانتهاءً بالنزاعات المتجددة في مسائل الهوية، أو الوصول إلى الموارد، أو التمثيل السياسي حيثما كان الحضور القانوني للدولة ضعيفاً. وفي العديد من عمليات حفظ السلام طويلة الأمد والجديدة على السواء، تتعرض البعثات لتحديات الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتطرف العنيف.

٢ - وأصبحت بيئات العمل أكثر خطورة وتقلبا: ففي الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤، ارتفعت حصة الأمم المتحدة من مناطق العمل المصنفة على أنها تتسم بخطورة كبيرة أو عالية أو شديدة من ٢٥ إلى ٤٢ في المائة. وأصبحت بيئات العمل أكثر تعقيدا أيضا: إذ أصبح يتعين الآن نشر قرابة ٦٠ في المائة من الموظفين في مناطق غير ساحلية أو يصعب الوصول إليها ولا تزال الهياكل الأساسية بها متدنية وأسواقها تتسم بالضعف. كما تشكل صعوبة الحصول على موافقة البلد المضيف تحديات استراتيجية وتشغيلية. وتزايدت الهجمات غير المتناظرة، بما في ذلك تلك التي تستهدف حفظة السلام وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة. وتشكل حماية المدنيين في خضم نزاعات جارية تحديات كبيرة.

٣ - ويحدد تعقيد النزاعات اليوم شكل استجابة عمليات حفظ السلام. وجرى تكييف الولايات، التي يكلف بها مجلس الأمن والتي تشمل طائفة واسعة من المسائل، بغية عكس الظروف المتغيرة وإشراك عدد من الجهات المعنية أكبر من أي وقت مضى. وتم نشر عمليات جديدة من عمليات حفظ السلام لمواكبة ودعم عمليات السلام الجارية، عوضاً عن دعم اتفاقات مبرمة لوقف إطلاق النار أو اتفاقات سلام، وهي تقوم بحماية المدنيين في بيئات غير موثوقة.

٤ - وإزاء هذه الخلفية المشوبة بالتحديات، كلفتُ الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام بإعداد تقييم شامل لعمليات الأمم المتحدة للسلام وسبل زيادة فعاليتها وكفاءتها واستجابتها. واستجابة لتقرير الفريق المقدم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (انظر الوثيقة A/70/95-S/2015/446)، قدمت تقريري المعنون "مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام" (A/70/357-S/2015/682)، متضمنا برنامج عمل للمضي قدما بتوصيات الفريق وتسليط الضوء على التوصيات الرئيسية الموجهة إلى الدول الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة. ويحدد تقريري ما أرى أنه الأولويات لعمليات الأمم المتحدة للسلام والخطوات التي يتعين اتخاذها لتحقيق تلك الأولويات. وتبرز ثلاثة مواضيع حاسمة الأهمية. أولا، الحاجة إلى الالتزام

بجددا بالدور السياسي لعمليات السلام، بما في ذلك تنشيط جهود الوقاية والوساطة وإيلاء الأولوية للحلول السياسية. ثانيا، ثمة حاجة إلى إجراء تغييرات شاملة في الطريقة التي تخطط وتدار بها العمليات لجعلها أسرع وأكثر استجابة. ثالثا، للتصدي لتزايد تعقيد ونطاق النزاعات، يجب على عمليات الأمم المتحدة للسلام تعميق شراكاتها العالمية والإقليمية، ولا سيما مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية، فضلا عن الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء الرئيسيين في صون السلام والأمن الدوليين. وقد شعرت بالارتياح لاتخاذ قرار الجمعية العامة ٦/٧٠ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ الذي أعربت فيه الجمعية عن التقدير لهذه المبادرة وتعهدت بمواصلة النظر في التوصيات المنبثقة عنها في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، واللجنة الرابعة، واللجنة الخامسة، والهيئات الأخرى المعنية، خلال الدورة السبعين.

٥ - وعمليات حفظ السلام هي أدوات سياسية في المقام الأول. وهي ليست مصممة أو مجهزة لفرض الحلول السياسية بالاستخدام المستمر للقوة، كما أنها ليست الأداة الملائمة لبذل الجهود العسكرية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ومبادئ حفظ السلام، المتمثلة في الموافقة والحيدة وعدم استخدام القوة إلا في الدفاع عن النفس أو الدفاع عن الولاية، تظل صالحة وقابلة للتطبيق في بيئات حفظ السلام اليوم. وينبغي كذلك التسليم بأن عمليات حفظ السلام تُنشر في بيئات خطيرة ويجب أن يكون أفرادها قادرين على حماية أنفسهم وحماية من يُعثون لخدمتهم. ولا يجوز لعمليات حفظ السلام المكلفة بولاية لحماية المدنيين الوقوف مكتوفة الأيدي إزاء الهجمات ضد المدنيين. وأي تفسير لمبدأ عدم استخدام القوة في الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية يجب أن يكون قادرا على استيعاب الحقائق المستجدة والتزامات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام اليوم. بل أن مهمة حماية المدنيين تتسق تماما مع مبادئ حفظ السلام وتنطوي على اتخاذ موقف مقدم وإبداء العزم من أفراد حفظ السلام. ويجب على الأمانة العامة العمل على نحو مشترك، مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والعضوية الأوسع نطاقا، من أجل تزويد عمليات حفظ السلام بالموارد اللازمة ومعايير الأداء والقدرات كي تتمكن من تنفيذ ولاياتها بفعالية.

٦ - وقد بدأت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تحقيق تقدم في تعزيز قدرة عمليات حفظ السلام على الاستجابة، بطريقة تتسم بالسرعة والكفاءة والفعالية والمسؤولية، للتحديات التي تواجهها في السياقات المحلية. ورغم أن جميع جوانب برنامجي للعمل سيتم تناولها، ركزت جهود الإدارتين على ثلاثة مجالات، هي: بناء قدرات وأداء حفظة السلام؛ وتكليف الولايات وتعزيز الاتساق وبناء نهج إزاء العمليات محوره البشر؛

وزيادة الدعم السريع الاستجابة والمرن للميدان، مع تعزيز المساءلة أمام من نقدم لهم الخدمات.

٧ - ويعكس هذا التقرير التطورات الرئيسية في نشاط الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ صدور تقريره السابق عن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وهو يقدم لمحة عامة عن أثر تنفيذ برنامجي للعمل على مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام، من حيث صلتها بحفظ السلام.

ثانياً - التطورات الرئيسية على صعيد العمليات في عام ٢٠١٥

٨ - في عام ٢٠١٥، بلغ نشاط الأمم المتحدة لحفظ السلام عتبات جديدة من حيث النطاق والتكلفة والتعقيد، مع تقديمه مساهمة ملحوظة في جهود إحلال السلام والأمن في أنحاء كثيرة من العالم. وواصل كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إحراز تقدم صوب تحقيق الانتشار الكامل، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تشكلها الظروف التشغيلية واللوجستية العسيرة والخطرة. ونجحت البعثتان في دعم منتدى بانغي للمصالحة الوطنية والحوار بين الأطراف المالية في الجزائر العاصمة. واضطلعت البعثتان بدور رئيسي في نزع فتيل التوترات وتهيئة أرضية سياسية للحوار. وأسفرت هذه العمليات عن أطر سياسية مملوكة وطنياً ستوجه أنشطة عمليتي حفظ السلام هاتين في المستقبل، بسبل منها الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى للاستفتاء الدستوري والعملية الانتخابية، والدور المتعلق برصد وقف إطلاق النار الذي أوكل إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في مالي. وفي الوقت نفسه، أوضح اندلاع العنف في بانغي في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ هشاشة الحالة السياسية والأمنية خلال الفترة الانتقالية، رغم أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى اتخذت إجراءات فعالة للحيلولة دون تصاعد العنف. واشتدت حدة الأعمال العدائية ضد البعثة وأسفرت عن خسائر كبيرة بين حفظة السلام، حيث قتل ٤٦ فرداً وأصيب ٢١٨ فرداً بجراح منذ إنشاء البعثة في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وقد استحدثت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في مالي سلسلة من التدابير الرامية إلى حماية أفرادها، بما في ذلك تدابير لمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

٩ - وأدى بطء التقدم المحرز على المسار السياسي إلى إعاقة العمليات في مختلف بعثات حفظ السلام. وتعرضت العلاقات مع الحكومات المضيفة للضغط على نحو متزايد في

السودان وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، واصلت تلك البعثات، وهي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بذل جهود تهدف إلى دعم وحماية السكان المحليين.

١٠ - وواصلت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إحراز تقدم صوب تحقيق نقاطها المرجعية الاستراتيجية المنقحة ومعالجة التحديات الرئيسية التي تعترض التنفيذ الفعال للولاية، على النحو المحدد في الاستعراض الاستراتيجي لعام ٢٠١٤. وأحرزت العملية المختلطة أيضا بعض التقدم في وضع خطة للتسليم التدريجي والمرحل لبعض المهام المنوطة بها لفريق الأمم المتحدة القطري. وواصلت البعثة العمل في بيئة عمل في غاية الصعوبة بسبب تدهور الوضع الأمني، مع تزايد العنف بين القبائل والأعمال القتالية الجارية بين الحكومة والحركات المسلحة غير الموقعة. وفي هذا السياق، شرع كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان في مشاورات متعلقة بوضع إطار للتعاون واستراتيجية انتقالية للعملية المختلطة، على أساس النقاط المرجعية الحالية للبعثة، وفقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

١١ - وشكل التوقيع على اتفاق السلام لجنوب السودان في آب/أغسطس ٢٠١٥ خطوة هامة إلى الأمام. وأجري استعراض استراتيجي في تشرين الأول/أكتوبر، أعقبه استعراض تقني لإعادة تشكيل ولاية البعثة دعما لتنفيذ اتفاق السلام. وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٤١ (٢٠١٥)، سيتم تقديم التقييم والتوصيات، بما في ذلك الاحتياجات من الموارد، إلى المجلس بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفيما يتعلق بالقوة الأمنية المؤقتة لأبيي، عُين رئيس مدني جديد للبعثة في شباط/فبراير ٢٠١٥ دفعا للجهود الرامية إلى تعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية في أبيي، واستمرار تحاور البعثة مع حكومي جنوب السودان والسودان، ومعالجة عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن أبيي والاتفاقات ذات الصلة بشأن أمن الحدود. واجتمعت لجنة الرقابة المشتركة في أبيي في آذار/مارس ٢٠١٥، بعد انقطاع دام عامين تقريبا، إلا أنه لم يتحقق أي تقدم ملموس ولم تتمكن القوة الأمنية المؤقتة من تيسير عقد اجتماع للزعماء التقليديين من أجل مواصلة تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي تطور إيجابي، عُقد اجتماع لآلية السياسية والأمنية المشتركة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ تم التوصل إلى اتفاق فيه، في جملة أمور، بشأن المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. وخلال عام ٢٠١٥، نُفذ استعراض للآلية المشتركة لرصد

الحدود والتحقق منها واستعراض إداري للقوة الأمنية المؤقتة بهدف مواصلة تحسين فعالية الآلية والقوة الأمنية.

١٢ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد انتهاء الموعد النهائي المحدد بيوم ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا لنزع سلاحها طوعيا، لم يحرز سوى تقدم محدود في العمليات العسكرية التي شنتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ولم توافق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنفيذ عمليات مشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، رغم الطلبات العديدة المقدمة من الأمم المتحدة بذلك الصدد. وظلت جماعات تحالف القوى الديمقراطية، رغم فقد التحالف للكثير من قوته، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، ومختلف جماعات الماي ماي العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشكل تهديدا كبيرا للمدنيين ولاستقرار البلد. ومنذ نهاية عام ٢٠١٤، في العشرات من الهجمات التي يُدعى بأن تحالف القوى الديمقراطية قد شنها في منطقة بيني، بمقاطعة كيفو الشمالية، لقي مئات من المدنيين حتفهم. وتساعدت حدة التوترات السياسية قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ولم يسفر الحوار الاستراتيجي مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن وضع استراتيجية خروج للبعثة، وهو ما توخاه قرار مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥)، عن نتائج حتى الآن؛ وما زالت المفاوضات جارية.

١٣ - وفي كوت ديفوار وليبريا، أُحرز تقدم مطرد، ولا سيما بعد السيطرة على تفشي فيروس إيبولا في ليبريا. وساعدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار السلطات الوطنية في هئية بيئة أفضلت إلى التنظيم الناجح لانتخابات رئاسية سلمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بما في ذلك نزع سلاح مقاتلين يقارب عددهم ٦٩ ٠٠٠ فرد وتسريحهم. وأعدت البعثة تشكيل نفسها لضمان حيازتها للوضع والمرونة الملائمين لتنفيذ ولايتها بكفاءة، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق الأخرى الشديدة الخطورة. ورهنا بالنجاح في إجراء الانتخابات، من المتوقع أن تواصل عملية الأمم المتحدة خفض قوامها العسكري بدءا من أوائل عام ٢٠١٦، ليصل إلى قرابة ٤ ٠٠٠ فرد بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٦، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٢٦ (٢٠١٥). إضافة إلى ذلك، دعا المجلس في القرار إلى استعراض ولاية عملية الأمم المتحدة رهنا بالأوضاع الأمنية محليا وقدرة حكومة كوت ديفوار على تولي الدور الأمني الذي تضطلع به البعثة والنظر في مواصلة تقليص حجمها. ويتوخى إجراء استعراض استراتيجي لعملية الأمم المتحدة في شباط/فبراير ٢٠١٦ بغية تقديم توصيات بشأن استراتيجية خروج البعثة وانسحابها. وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، واصلت

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الخفض التدريجي استهدافا للموعد النهائي المحدد بيوم ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، مع التركيز على نقل المسؤوليات الأمنية وتبسيط ولايتها في الوقت نفسه. وفي ذلك القرار، أعرب المجلس عن اعترامه النظر في سحب البعثة استنادا إلى استعراض للظروف الأمنية على الأرض وقدرة ليبيريا على كفالة الأمن والاستقرار بعد انتهاء عملية نقل المسؤوليات الأمنية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، يُتوخى إجراء استعراض لاستراتيجية الانتقال للبعثة وانسحابها والانتقال إلى وجود مختلف للأمم المتحدة.

١٤ - وأدت التطورات التي شهدتها هاييتي وقبرص إلى تفاؤل مشوب بالحذر. وأحرز تقدم في العملية الانتخابية في هاييتي من المتوقع أن يسفر عن تنصيب حكومة جديدة في النصف الأول من عام ٢٠١٦. وواصلت الشرطة الوطنية الهايتية النمو من حيث القوام والكفاءة المهنية، ما أدى على نحو متزايد إلى صون الأمن والاستقرار في البلد، في وقت تقلص فيه العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي بأكثر من ٥٠ في المائة. وإذا استمر إحراز تقدم عقب الانتخابات، فيمكن أن تشهد هاييتي إنشاء وجود للأمم المتحدة بتشكيل جديد بنهاية الولاية الحالية للبعثة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

١٥ - وفي قبرص، أدى استئناف محادثات التسوية في أيار/مايو ٢٠١٥ إلى زيادة التفاعل بين الجانبين. وتمشيا مع الزخم الجديد لمحادثات التسوية ودعمها، يسّرت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تدابير لبناء الثقة بما في ذلك إزالة الألغام وفتح نقاط عبور جديدة عبر المنطقة العازلة. وتقف قوة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم تنفيذ اتفاق من الممكن إبرامه.

١٦ - وفي كوسوفو^(١)، أحرز تقدم مطرد في الحوار الذي يسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشينا على جميع المستويات، وكذلك في تنفيذ الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات، المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وفي إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ستواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو القيام بدور محايد وبنّاء في سبيل توطيد السلام والمصالحة بين الطوائف في كوسوفو، وفي دعم عملية التطبيع بين بلغراد وبريشينا.

١٧ - وتواصل الحالة الأمنية المتدهورة في الشرق الأوسط، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية، تشكيل التقييمات الاستراتيجية والتشغيلية لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وفيما نجحت قوة

(١) تُفهم الإشارات إلى كوسوفو على أنها تأتي في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في المحافظة على الهدوء النسبي بين الأطراف في اتفاقات وقف إطلاق النار، أُجبرت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على نقل الجزء الأكبر من قواتها مؤقتاً من جانب برافو إلى جانب ألفا. ورغم أن العودة الكاملة إلى جانب برافو لا تزال تشكل الهدف النهائي لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، فإن الأولوية الرئيسية لها هي تعزيز العمليات في شكلها الحالي، ولا سيما الحفاظ على مواقعها في جبل الشيخ. وترى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن تداعيات النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية هيمنت على الاعتبارات السياسية والأمنية. ولا يزال خطر وقوع حوادث على طول الخط الأزرق مرتفعاً، على نحو ما اتضح من حدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار أدت إلى سقوط قتلى في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تواجه تحديات وقيوداً كبيرة في أنشطة تنفيذ ولايتها وعملياتها الإدارية. فالقيود المفروضة على جهات الاتصال المستقلة بين موظفي البعثة والمجتمع المدني غرب الساتر الترابي تحول دون أن ترسم البعثة صورة دقيقة وموضوعية عن الحالة في الصحراء الغربية.

ثالثاً - الاستراتيجيات المتعلقة بعمليات حفظ السلام المعقدة

١٩ - أشرت في تقريرها عن التنفيذ (A/70/357-S/2015/682)، إلى ضرورة إجراء تعزيز شامل للسبل التي تقوم بها الأمم المتحدة بالتخطيط لعمليات السلام وتنفيذها، وأبرزت أن تحسين قدرة التحليل والتخطيط يمثل أولوية رئيسية. وشددت أيضاً على ضرورة الاستمرار في تنفيذ سياسة التخطيط والتقييم المتكاملين على نطاق المنظومة وتفتيحها على الدوام، وعلى الالتزام بتعزيز التدريب في مجال تحليل النزاعات وتقييمها، فضلاً عن التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي. وكما ذكرت في تقريرها، فإنها تعمل حالياً على تعزيز قدرة مكثبي على تشجيع التحليل والتقييم والتخطيط على نطاق المنظومة بصورة فعالة وكفؤة، والمساعدة على تحسين قدرات التحليل والتخطيط، وبدء عملية التخطيط من جانب الإدارات الرئيسية.

٢٠ - وبناء على تعليماتي، تنفذ منظومة الأمم المتحدة بشكل تدريجي مبادرة حقوق الإنسان أولاً، التي لقيت تأييداً قوياً من الفريق المستقل الرفيع المستوى. وفيما ينبغي لهذه المبادرة أن تؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة فعالية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في منع انتهاكات حقوق الإنسان، فإنها لا تشكل، بحد ذاتها، مبادرة لحقوق الإنسان. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الإجراءات المنسقة للأمم المتحدة في مجالات التحليل والإنذار المبكر والوقاية

بغية التمكين من توفير استجابة أكثر اتساقاً على نطاق ركائز المنظمة المتمثلة في السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، بما في ذلك في سياق البعثات.

٢١ - وتهدف سياسة التخطيط والتقييم المتكاملين إلى كفالة الاتساق بين مختلف كيانات الأمم المتحدة وتعظيم أثر منظومة الأمم المتحدة على توطيد السلام. ورغم التقدم الذي أُحرز في تنفيذ مقتضيات السياسات بوجه عام من خلال أشكال الوجود المتكامل التي تشمل عمليات حفظ السلام، فلا تزال هناك تحديات تواجه العمل المتكامل والفعال. وتشمل هذه التحديات الفهم الناقص لعملية التخطيط، والفجوات القائمة بين المؤسسات، واختلاف خطوط الإبلاغ والمساءلة، ومصادر التمويل، والثقافات المؤسسية. ولا تزال زيادة تعزيز عمليات التخطيط، وفقاً للسياسة العامة، وبناء القدرات في المقر وفي الميدان، تمثل أولوية بالنسبة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وينبغي للجهود الرامية إلى المواءمة بين استجابات الأمم المتحدة أن تسترشد باستراتيجية تهدف إلى معالجة أسباب النزاعات؛ وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تستند، بدورها، إلى تحليل شامل للنزاعات.

٢٢ - ولكفالة تحقيق قدر أكبر من الاتساق والتنسيق في التخطيط، والدعم، وإدارة عمليات حفظ السلام، بدأت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني معاً في استعراض وإقرار مفاهيم عمليات البعثات، وتعكفان حالياً على وضع سياسة جديدة بشأن تخطيط واستعراض عمليات حفظ السلام، مما سيؤدي إلى إدماج التحليل والخبرة المراعيين للاعتبارات الجنسانية. وتسترشد هذه المبادرة بالدروس المستخلصة من عملية التخطيط الأخيرة المتعلقة بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وتهدف إلى وضع عملية تخطيط موحدة وواضحة ومتفق عليها لعمليات حفظ السلام بهدف توضيح الأدوار والمسؤوليات وكفالة التنسيق والاتساق بين الإدارتين. وسوف يعقب الانتهاء من وضع السياسة الجديدة تنظيم برامج تدريبية للموظفين المشاركين في عمليات التخطيط في المقر وفي الميدان، تمسها مع التزامي بإنشاء كادر من موظفي التخطيط من ذوي الكفاءة والتخصصات المتعددة في الأمم المتحدة.

٢٣ - والحوار المستمر والهادف بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة أمر ضروري للتوصل إلى فهم مشترك للاستجابات المناسبة والآثار المترتبة عليها فيما يتعلق بتنفيذ ولايات حفظ السلام، وبإجراء عمليات حفظ السلام بصورة عامة. وتجري إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مشاورات منتظمة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على جميع المستويات خلال مختلف مراحل عمليات التخطيط والتقييم التي تجري طوال دورة حياة البعثة. ويشمل ذلك عقد اجتماعات رسمية وغير رسمية للبلدان المساهمة

بقوات وبأفراد شرطة قبل تجديد الولاية، أو في أعقاب حدوث تغيرات مفاجئة في البيئة التشغيلية، أو إطلاع تلك البلدان على ما يستجد من تطورات بشأن مجالات تشغيلية محددة، وكذلك عقد اجتماعات معها في الفترة التي تسبق إنشاء بعثة جديدة. ويتم التشاور أيضا مع البلدان المعنية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة عندما تحري الأمانة العامة استعراضات استراتيجية للبعثات للتأكد من أن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الاستعراض تعبر بشكل واف عن آراء تلك البلدان.

٢٤ - وتقف الأمانة العامة على أهبة الاستعداد، على نحو ما أشرت إليه في تقريره عن التنفيذ (A/70/357-S/2015/682)، لتقديم إحاطات إعلامية مشتركة لأعضاء المجلس وللبلدان التي يجتم على أن تساهم بقوات وبأفراد شرطة أثناء إعداد البعثات الجديدة، وتبادل تقييمها للحالة المحددة، وجمع الآراء والمعلومات عن توافر القدرات من البلدان المساهمة المحتملة. ويمكن أن يؤدي ذلك الحوار إلى التقليل إلى أدنى حد من إمكانية عدم التوافق بين قدرات الوحدات والمهام المنوطة بها، وفرض اعتراضات غير معلنة.

٢٥ - وفي خطوة إلى الأمام نحو إجراء حوار هادف وبناء بدرجة أكبر، اجتمع في آذار/مارس ٢٠١٥، بناء على دعوة موجهة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ووكيل الأمين العام للدعم الميداني، ١٠٥ من رؤساء أركان الدفاع في نيويورك لمناقشة سبل التصدي للتحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام. وأعتزم تنفيذ الاقتراح الذي أسفر عنه ذلك الاجتماع بعقد تلك المؤتمرات بصورة منتظمة للتوصل إلى فهم مشترك وتحقيق التضامن من أجل تعزيز حفظ السلام. وبناء على ذلك وعلى مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام، المعقود في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تخطط الإدارتان أيضا لعقد أول مؤتمر قمة لرؤساء شرطة الأمم المتحدة. ويتمثل الهدف منه في توعية صانعي القرار بالمهام المسندة إلى شرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك التحديات والفرص المتاحة؛ وتوسيع قاعدة البلدان المساهمة بأفراد شرطة؛ والتوصل إلى فهم مشترك للخطوات المطلوب اتخاذها على الصعيد الوطني بغية توفير قدرات الشرطة لعمليات حفظ السلام.

٢٦ - وخلال العام الماضي، واصلت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تحسين قدرات حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام. ورغم أن التطلعات المتعلقة على أفراد حفظ السلام لا تزال تتجاوز مواردهم، فإن حماية المدنيين التزام أساسي من التزامات الأمم المتحدة بحفظ السلام واختبار يجب على جميع أفراد حفظ السلام، العسكريون والشُرطيون والمدنيون، أن يكونوا على أهبة الاستعداد لاحتيازه. وبغية دعم البعثات المكلفة بحماية المدنيين، تمشيا مع الالتزامات الواردة في تقريره (A/70/357-S/2015/682)، أيدت الإدارتان

وضع استراتيجيات لحماية المدنيين، في مواقع منها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ونشر قدرة لحماية المدنيين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

٢٧ - وعطفاً على تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى، وتقرير عن تنفيذ توصيات الفريق، تضي إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني قدما في تنفيذ التوصيات بشأن تعزيز استراتيجيات الحماية غير المسلحة. وتولي الإدارتان أهمية خاصة للدور الذي تقوم به العناصر المدنية في بعثات حفظ السلام، بمن في ذلك الموظفون الوطنيون، التي تؤدي مهام بالغة الأهمية تتراوح من الحوار السياسي، والوساطة في النزاعات، والإعلام، إلى الإنذار المبكر ورصد حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، دعمت الإدارتان نشر موظفين وطنيين بصفة مساعدين لشؤون الاتصال المجتمعي في أربع بعثات. وبالمثل، يسهم أفراد شرطة الأمم المتحدة إسهاما كبيرا في الحماية غير المسلحة من خلال بناء القدرات، ومبادرات خفارة المجتمعات المحلية، وصون السلامة والأمن في ظروف خاصة، من قبيل حماية مواقع المدنيين في جنوب السودان. وتعمل الإدارتان أيضا مع عمليات حفظ السلام على تنفيذ دعوتي إلى نشر مستشارين كبار معنيين بحماية المدنيين في البعثات ذات الصلة، بطرق منها كفالة التوصل إلى فهم أفضل لهذه المهمة ودعم عملية التوظيف.

٢٨ - ووضعت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أول سياسة شاملة وكلية بشأن حماية المدنيين، فضلا عما يتصل بها من مبادئ توجيهية للتنفيذ في مجال حماية المدنيين لفائدة العناصر العسكرية في الأمم المتحدة، في عام ٢٠١٥. ويجري العمل حاليا على إعداد توجيهات محددة لفائدة عناصر الشرطة بشأن حماية المدنيين. وهذه المجموعة الجديدة من المواد التوجيهية توحد وتحديث المفهوم التشغيلي بشأن حماية المدنيين، وإطار وضع استراتيجيات خاصة ببعثات معينة بشأن حماية المدنيين، وسائر الدروس المستفادة بغية تزويد البعثات بإطار شامل لتنفيذ ولايات حماية المدنيين. وتعمل الإدارتان، في الوقت الراهن، على تحديث مواد التدريب لكي تعكس التوجيهات الموحدة وتكفل تكاملها. وبغية دعم البعثات في تخطيطها لإحراز تقدم وقياس هذا التقدم بشكل أفضل لدى تنفيذ ولايات حماية المدنيين، وضعت قائمة شاملة تضم مؤشرات النتائج في مجال حماية المدنيين.

٢٩ - وسوف يؤدي وضع برنامج مشترك يقوم على الاتصال بالمجتمعات المحلية بحكمة وتأن، وعلى إدارة محكمة لمعلومات البعثة، إلى تعزيز الاستجابات في مجال الحماية، والرصد

والاتساق بين مهام الإبلاغ المتعددة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالأطفال والنزاعات المسلحة، والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ومع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات من المرونة في الاستجابة لسياقات مختلفة، سيتم دمج قدرة مخصصة لمهام الحماية المتخصصة المتعلقة بحماية الطفل والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، في عناصر حقوق الإنسان في البعثة. وقد بدأت إدارة عمليات حفظ السلام إجراء مناقشات مع الإدارات والمكاتب المعنية من أجل تنفيذ التوصية. وسوف توضع توجيهات أولية بشأن التنفيذ بنهاية عام ٢٠١٥. وستظل البعثات مسؤولة تماماً عن تنفيذ هذه الولايات تنفيذاً فعالاً، وتكفل توفير فرصة المشاركة والمعلومات والدعم اللازم للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وللممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع لدى تنفيذ الولاية المنوطة بكل منهما.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٥، بدأت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني استعراض سياسة حماية الطفل في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، بسبل منها تنظيم حلقة عمل لجميع مكاتب حماية الطفل في الميدان، ستكتمل في عام ٢٠١٦. ونظمت الإدارتان أيضاً دورات تدريبية في مجال حماية الطفل لتدريب المديرين من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، وانتهت من وضع نماذج تدريبية متخصصة في مجال حماية الطفل لتستخدمها البلدان المساهمة بقوات خلال تدريب وحداتها في المرحلة التي تسبق النشر. وعلاوة على ذلك، شرعت الإدارتان في إعداد المواد الأولى للتدريب المتكامل فيما يتعلق بحماية الطفل، والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وحماية المدنيين في بعثات حفظ السلام.

٣١ - وبغية معالجة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، واصلت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تطوير وتجريب المواد التدريبية المتخصصة بشأن الوقاية والتصدي الموجهة للعناصر النظامية (التدريب السابق للنشر والتدريب داخل البعثة). ووضعت الإدارتان أيضاً مواداً للتدريب المتكامل في مجال الوقاية والاستجابة موجهة للعناصر النظامية والمدنية (التدريب داخل البعثة). ونُظِّم استعراض للمواد ذات الصلة لفائدة المديرين من البعثات والدول الأعضاء، بغية تعزيز معارفهم وقدراتهم التدريبية لكي يتسنى لهم استخدام أحدث التوجيهات بشأن كيفية التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وقامت الإدارتان، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وأمانة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بتنظيم اجتماع للمستشارين وجهات التنسيق لشؤون حماية النساء من تسع عمليات سلام بهدف تعميق فهمهم لتنفيذ الولاية. ويسهم المستشارون في مجال حماية المرأة حالياً في ترتيبات الحماية والرصد والإبلاغ

فيما يتعلق بالبعثات، وبناء قدرات أفرادها على منع الحوادث والاستجابة لها، وإدراج الشواغل المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات في جميع أعمال الأفراد النظاميين والمدنيين، بما يشمل العناصر التي تعنى بمسائل إصلاح نظام الأمن والعدالة. وإضافة إلى ذلك، عززت إدارة عمليات حفظ السلام تعاونها مع المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء على الموازنة بين التدريب وتفعيل ولاية المرأة والسلام والأمن في أنشطة حفظ السلام، ولا سيما فيما يتعلق منها بالحماية من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

٣٢ - وتأتي حقوق الإنسان في صميم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى الحفاظ على السلام والأمن. وما زلت ملتزما بتعزيز مكانة حقوق الإنسان في وضع المفاهيم والتخطيط لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتنفيذها، بما يتماشى مع توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى.

٣٣ - وتحدد السياسة الرامية إلى بذل العناية الواجبة لاحترام حقوق الإنسان المبادئ الأساسية التي تحكم الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والإجراءات التي يجب أن تتبعها جميع كيانات الأمم المتحدة عندما تقدم دعماً إلى قوات أمن غير تابعة للأمم المتحدة. وعلى نحو ما يرد في تقريرى السابق (A/69/642)، أصبح تنفيذ هذه السياسة ممارسة معتادة في عمليات راسخة لحفظ السلام تقدم بانتظام هذا النوع من الدعم كبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ولكفالة تنفيذ هذه السياسة، اعتمدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إجراءات تشغيل موحدة في عام ٢٠١٥. وتراعى جميع مفاهيم العمليات التي تقوم بها شرطة الأمم المتحدة ووحدها العسكرية والتوجيهات التي تصدر عنها بشأن استخدام القوة، وكذلك الإطار الإرشادي الاستراتيجي لشعبة الشرطة، مبادئ حقوق الإنسان بشكل صريح يتضمن إشارة إلى الامتثال الدقيق لهذه السياسة. وواصل فريق استعراض تشارك في رئاسته إدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية حقوق الإنسان توجيه تنفيذ هذه السياسة في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من خلال عدة سبل كالدروس المستفادة، ولا سيما إذا ما تعلق الأمر بتقديم دعم إلى عمليات سلام إقليمية، وذلك لكفالة أن تلتزم بمعايير الأمم المتحدة القوات التي تنشرها منظمات إقليمية. وُفرغ من وضع الصيغة النهائية لمذكرة توجيهية تشكل إطاراً عملياً لتنفيذ هذه السياسة على الصعيد القطري، وعممت على جميع بعثات حفظ السلام. ولقد أصبحت

الدول الأعضاء تُشجع على تقديم آخر المعلومات ذات الصلة ليسترشد بها في تقييمات المخاطر المضطلع بها في إطار هذه السياسة عندما تتلقى قواتها الأمنية دعماً من الأمم المتحدة، عملاً بما دعوت إليه في تقريره بشأن مستقبل عمليات السلام.

٣٤ - ولقد وجدت الدعوة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في عمليات حفظ السلام تأييداً أعرب عنه في كل من الاستعراض الرفيع المستوى لحالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وفي تقرير الدراسة العالمية وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى. وإذا استرشد مجلس الأمن بعمليات الاستعراض الآنف ذكرها، فقد اتخذ قراره ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي كرر فيه المجلس تأكيد أهمية تعزيز مساءلة الإدارة العليا؛ وإدراج الخبرة في الشؤون الجنسانية في جميع مراحل تخطيط البعثات وعمليات الاستعراض، بما في ذلك بعثات التقييم؛ وتعزيز الهيكل المعني بالشؤون الجنسانية الذي يسخر الموارد الكافية في الميزانيات لاكتساب الخبرة في الشؤون الجنسانية؛ وتحسين الشراكات، وبخاصة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وزيادة تمثيل المرأة في نشاط حفظ السلام، ولا سيما في فئتي الموظفين الوطنيين والأفراد النظاميين.

٣٥ - واستجابة لهذه الاستعراضات وللقرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، شرعت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في تعزيز هيكل الشؤون الجنسانية في جميع البعثات، حيث إنها حرصت على أن يكون كبار مستشاري الشؤون الجنسانية، في جميع البعثات، مسؤولين مباشرة أمام رئيس البعثة. ويجري دمج الخبرة في الشؤون الجنسانية بتعزيز إحلال فرقة العمل المعنية بالقضايا الجنسانية في عناصر البعثات الفنية ذات الصلة. ويجري العمل أيضاً على استحداث تدابير لتعزيز المساءلة تتضمن مؤشرات جنسانية ستدرج في الاتفاقات التي تعقد مع جميع القيادات العليا للبعثات. وتعتزم الإدارتان العمل في شراكة وثيقة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولا سيما فيما يتعلق بمبادرات التدريب وبناء القدرات.

٣٦ - وتواصل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تنفيذ الاستراتيجية التطلعية الجنسانية (للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨)، فضلاً عن السياسة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في عمليات حفظ السلام (٢٠١٠)، التي يجري استعراضها حالياً تمشياً مع التوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى ونتائج الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

٣٧ - وأعرب المجلس، في قراره ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، عن تقديره لمساهمات بعثات حفظ السلام في بناء السلام في وقت مبكر وأعاد تأكيد التزامه بمواصلة تعميق نظره في مهام بناء السلام في وقت مبكر في إطار وضع ولايات عمليات حفظ السلام وتكوين البعثات. وأقر

أيضا كل من تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى وتقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (انظر A/69/968-S/2015/490) بأهمية الدور الذي تضطلع به عمليات السلام في استدامة السلام.

٣٨ - وتسلم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بأن السلام المستدام يستفيد أيضا استفادة من الدعم الدولي المخصص لأغراض محددة والمطرود والواقعي والشامل والحساس سياسيا والممول من موارد يمكن التنبؤ بها. وتمثل إحدى أولويات الإدارتين في وضع استراتيجية متماسكة ومتناسقة لمشاركة عمليات حفظ السلام في أنشطة بناء للسلام أوسع نطاقا، وذلك بالاستناد إلى التقريرين المذكورين أعلاه. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تتبع نهجا يركز على الناس وزيادة التعاون الفعال مع الجهات الفاعلة المحلية، على النحو المقترح من الاستعراضين، بهدف بناء مؤسسات شاملة وذات طابع تمثيلي وشفافة وخاضعة للمساءلة، مما فيها المؤسسات التي تقوم بمهام في مجالي الأمن وسيادة القانون. واستنادا إلى فهم المزايا النسبية والقابلية للتكامل، ستسعى هذه الاستراتيجية أيضا إلى تعزيز أوجه التآزر والتعاون مع المنظمات الشريكة، والمؤسسات المالية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وستبحث الإدارتان خيارات الاستفادة من قدرات الأمم المتحدة الموجودة وغيرها من القدرات والبناء عليها وزيادة إدماج مواطن قوة المنظومة بأكملها في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام المعززة طوال فترة عمليات السلام، بسبل منها التصميم والتنفيذ المشتركين للبرامج مع شركاء الأمم المتحدة، وكذلك عن طريق إنشاء صناديق جمعة وآليات أخرى لضمان التنسيق والتوقيت المناسب في تمويل الأنشطة.

٣٩ - وتمثل الحاجة إلى أن تركز عمليات حفظ السلام بقدر أكبر على الناس مفهوما أساسيا متكررا في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى، مع الاهتمام بضرورة تغيير العقلية في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وتتناول توصيات الفريق ضرورة تركيز عمليات حفظ السلام على نحو أفضل على السكان الذين تقدم لهم خدماتها، سواء فيما يتصل بالعمليات السياسية أو حماية المدنيين، أو المصالحة الوطنية، أو الاتصالات الاستراتيجية. وتشير الحاجة إلى تعزيز المسؤولية الوطنية الشاملة للجميع التي نوقشت في تقرير فريق الخبراء الاستشاري وتقرير الدراسة العالمية عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أيضا إلى ضرورة التفاعل بصورة أنفع وأكبر مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات النسائية.

٤٠ - وتشمل الجهود التي بذلت في الآونة الأخيرة، دعما للعمليات الشاملة للجميع على الصعيد الوطني، العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في ذلك البلد لدعم المشاورات على صعيد المقاطعات

والتي ستفيد منتدي بانغي للمصالحة الوطنية، فضلا عن العمل الذي تضطلع به في مالي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لتيسير مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في محادثات السلام في الجزائر.

٤١ - وتؤدي عناصر الشؤون المدنية عملها كحلقة وصل أساسية بالمجتمعات المحلية والمجتمع المدني بالنيابة عن البعثة، باستخدام عدة وسائل دعما لهذه الأعمال، بما في ذلك ما يلي: أنشطة التوعية وعمليات التشاور المنتظمة والمستمرة، واستطلاعات الرأي العام، وشبكات إنذار المجتمعات المحلية، والمشاريع ذات الأثر السريع. وتدعم هذه العناصر أيضا تسوية النزاعات بين المجتمعات المحلية ودعم السلطات المحلية على المشاركة بفعالية مع المجموعات السكانية بمختلف الطرق: انطلاقا من دعم الحوار المنظم بين السلطات المحلية والمجتمع المدني ووصولاً إلى تعزيز الدور الذي تضطلع به السلطات المحلية في تسوية النزاعات على الصعيد المحلي. ففي دارفور، على سبيل المثال، ما برحت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تعمل بالتنسيق الوثيق مع السلطات المحلية على تسوية النزاع العنيف بين قبيلتي الرزيقات والهبانية، بينما في كوت ديفوار، ساعدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار السلطات على التعاون مع المجتمعات المحلية على معالجة المنازعات حول الأراضي في غابات غوين ديبى الحمية.

٤٢ - ومن الأدوات التي تم تعزيزها على امتداد العام الماضي لدعم عمل البعثة في مجال التواصل مع المجتمعات المحلية نشر عدد آخر من المساعدين لشؤون التواصل مع المجتمعات المحلية. وهؤلاء هم موظفون وطنيون للشؤون المدنية الوطنية ينشرون إلى جانب العناصر النظامية في البعثات ويقدمون تقارير مشتركة إلى العنصر العسكري، وإلى الشؤون المدنية، مما يعزز إلى حد بعيد نطاق وقدرة البعثة ككل على التواصل مع السكان على نحو فعال. وقد وسع الآن في نطاق استعمال هذه الأداة التي استعملت أول ما استعملت في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٢، بحيث أصبحت تشمل الآن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وخلال عام ٢٠١٥، يسرت إدارة عمليات حفظ السلام الدعم للبعثات في تحديد وتقاسم الممارسات الجيدة بشأن نموذج مساعدي شؤون الاتصال المجتمعي، بشأن العمل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وتقديم الدعم إلى العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني. وسيجري نشر وحدة للتعليم الإلكتروني لموظفي الشؤون المدنية أثناء دورة الميزانية الحالية، لتقديم دعم إضافي

من أجل تحقيق فعالية تواصل البعثات مع المجتمعات المحلية. وقد بدأ أيضا العمل من أجل تحديد الممارسات الجيدة في التصدي للنزاعات على الصعيد المحلي وفي دعم استعادة سلطة الدولة وتوسيع نطاقها.

٤٣ - ويمثل مفهوم الحد من العنف في المجتمعات المحلية، الذي جرب لأول مرة في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، أداة أخرى تدعم عمل البعثات على صعيد المجتمعات المحلية، وقد اعتمدت هذه الأداة الآن كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في مالي، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. واستنادا إلى نهج منطلق من القاعدة للتواصل مع المجتمعات المحلية وتحسيسها بأهمية الحد من العنف، تقوم الحكومات الوطنية أيضا بدور هام في توجيه ورصد البرامج، بينما يقدم فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية خبرة حيوية في مجال إيجاد سبل العيش والحالات ذات الصلة. وتقدم المجتمعات المحلية المساعدة في تعيين المشاريع وتصميمها وتنفيذها وتقييمها. ويساهم هذا النهج المنطلق من القمة نحو القاعدة/من القاعدة إلى القمة في تحسين تقديم الخدمات والمساءلة وتعزيز المؤسسات البالغة الأهمية لما فيه فائدة المجتمعات المحلية.

٤٤ - وفي السنة المقبلة، ستحدد إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني الخطوات الكفيلة بدعم البعثات في تصميم وتنفيذ نهج على نطاق البعثة بأسرها يتسم بطابع استراتيجي أكبر للتواصل مع المجتمعات المحلية في كامل دورة التخطيط للبعثات ويكون نهجا يسعى إلى الجمع بين الأدوات والمبادرات الحالية والاستفادة من الخبرة المكتسبة من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

٤٥ - وكانت محطات إذاعة الأمم المتحدة أداة عمل هامة للتواصل مع الأهالي ولا تزال كذلك. وهناك حاليا تسع بعثات لحفظ السلام تشغل محطات إذاعية محلية، وهو ما يتيح المزيد من الإلمام بالأنشطة الصادر بها تكليف التي تقوم بها بعثات حفظ السلام وما يقدم مزيدا من الدعم لهذه الأنشطة، وما يمثل مصدرا موثوقا للمعلومات المحايدة والمقدمة أولا بأول. وخلال العام الماضي، أطلقت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في مالي محطة ميكادو الإذاعية وأطلقت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في جمهورية أفريقيا الوسطى محطة غويرا الإذاعية العاملتين على موجات أف أم. وتمثل هاتان المحطتان الإذاعيتان وسيلتين رئيسيتين لتعزيز السلام وتحقيق المصالحة، وإشراك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، وغير ذلك من الجهات الفاعلة من غير الدول. وواصلت إذاعة أو كابي

تمتعها، في آن معا، بشعبية كبيرة وتغطيتها الواسعة لجميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما بوصفها مصدرا قيما للمعلومات خلال العملية الانتخابية.

٤٦ - وبوجه أعم، أصبحت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتحول من موقف يقوم على رد الفعل في مجال الإعلام العام إلى موقف تكتسب فيه قدرات قوية في مجال الاتصالات الاستراتيجية، وهو أمر بالغ الأهمية لبناء الدعم مع الشركاء وأصحاب المصلحة، وتبديد المفاهيم الخاطئة، وإدارة التوقعات، وتحسين الوعي بأعمال وإسهامات موظفي الأمم المتحدة في سياق عمليات حفظ السلام الحالي المتسم بتعقيداته وصعوباته.

٤٧ - وقد أصبح للدعم المقدم إلى البلدان المتضررة من الصراعات كي تحدد وتنفذ، عند الاقتضاء، الأولويات التي تراعي وجهات نظر مواطنيها، دور هام تقوم به عمليات حفظ السلام. ففي عام ٢٠١٥، على سبيل المثال، قدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم لمنتدى المصالحة الوطنية في بانغي بجمهورية أفريقيا الوسطى الذي شاركت فيه شريحة واسعة من أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى من الذين يمثلون السلطات الانتقالية، والمجتمع المدني، والجماعات المسلحة، والمرأة والأطفال والجماعات الدينية، لوضع الميثاق الوطني الجمهوري من أجل السلام، والمصالحة والتعمير، وهو ما يمثل عهدا جديدا من أجل السلام والتنمية في البلد. وفي مسار البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة قدما نحو توطيد السلام، فإن هناك تحديا إضافيا يتمثل في المحافظة على التركيز على أهداف بناء السلام، وتحقيق المواءمة بين جهودنا وجهود الآخرين على نحو يجعلها تتجه نحو تحقيق تلك الأهداف.

٤٨ - وفي هذا الصدد، وتمشيا مع التقارير المقدمة من الفريق المستقل الرفيع المستوى وفريق الخبراء الاستشاري، بدأت إدارة عمليات حفظ السلام باستكشاف إمكانية إرساء اتفاقات سياسية مع الحكومات المضيفة في عام ٢٠١٥. وستهدف هذه الاتفاقات إلى بناء وتعزيز الملكية الوطنية واكتساب الموافقة عموما على عمليات حفظ السلام، والمساهمة في تحقيق التماسك والتنسيق في دعم المجتمع الدولي المقدم إلى بلد ما، وذلك بالاستناد إلى استبانة عدد صغير من الأهداف المشتركة التي ستضطلع بها كل من البعثة ونظرائها الوطنيين.

٤٩ - وتساهم شرطة الأمم المتحدة في بناء أو إعادة بناء مؤسسات فعالة وذات طابع تمثيلي وموثوقة لحكومات الدول المضيفة تتسم بأعلى المعايير المهنية الممكنة، وذلك من خلال توفير الدعم التشغيلي، والقيام بأعمال الشرطة مؤقتا، ودعم إصلاح شرطة الدول المضيفة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون وإعادة تنظيمها وبنائها، على نحو ما أعيد تأكيده في قرار مجلس الأمن ٢١٨٥ (٢٠١٤). وفي إطار مركز التنسيق العالمي لشؤون الشرطة، والعدالة،

والإصلاحات المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدمت شرطة الأمم المتحدة الدعم لسيادة القانون وما يتصل بذلك من مبادرات رامية إلى الحفاظ على السلام، بما في ذلك تقديمه. بما يتجاوز فترات عمليات حفظ السلام. ولا تزال الشراكة الوثيقة مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي تتسم بأهمية محورية في ضمان الاستدامة والاستجابات الشاملة. وتصب الجهود التي تبذلها شعبة الشرطة نحو دعم عناصر الشرطة في الميدان في تنفيذ المهام التي تكلف بها، بما في ذلك أعمال التخطيط؛ ووضع مفاهيم العمليات؛ وإدارة استقدام أفراد الشرطة؛ ووضع السياسات والتوجيه؛ وتقديم الدعم والمشورة الاستراتيجية؛ والتوعية والتنسيق وإقامة الشراكات.

٥٠ - وأحرزت إدارة عمليات حفظ السلام تقدماً في وضع إطار توجيهي استراتيجي للشرطة الدولية لحفظ السلام ينص على توحيه نهج أكثر اتساقاً إزاء تنفيذ المهام الموكولة إلى عناصر الشرطة. وعقب قيام إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني في عام ٢٠١٤ باعتماد السياسة الاستراتيجية بشأن شرطة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وضعت شعبة الشرطة الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية المتعلقة ببناء قدرات الشرطة وتطويرها بالنسبة للإدارتين. وتعكف شعبة الشرطة على وضع أدلة عملية، وهي الآن في سبيلها إلى الانتهاء من وضع مبادئ توجيهية بشأن عمليات الشرطة وقيادة الشرطة سيتم اعتمادها قبل نهاية عام ٢٠١٥.

٥١ - وواصلت إدارة عمليات حفظ السلام إدارة عملية التوظيف في شرطة الأمم المتحدة بطريقة تتسم بالشفافية، مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية والجغرافية. ولتحسين الاستجابة للاحتياجات التشغيلية، وسعت شعبة الشرطة نطاق طرائق التوظيف الجديدة، حيث إنهما أدرجت أفرقة من الشرطة المتخصصة وخبراء للشرطة المدنية ووضعت قائمة بأسماء كبار ضباط الشرطة. وعززت كذلك نظام هيرمس لإدارة الموارد البشرية الذي يضم بيانات تتراوح بين توصيف الوظائف، وإعلانات الشواغر، واختيار فريق التقييم وتقديم المساعدة في القضايا التأديبية. ويتيح النظام للقائمين على استقدام الموظفين إمكانية اختيار أفضل المرشحين لمجموعة المهارات المطلوبة للبعثة المعنية، وإدارة ملفات التحقق من خلفية المرشحين وتقييمها. والنظام المذكور موصول بوحدة السلوك والانضباط وبشعبة الخدمات الطبية لتعجيل بعملية التحقق من الجهات المرجعية. ولتحسين وتبسيط الإجراءات والتوجيهات المتصلة بمرحلة ما قبل نشر أفراد الشرطة ووحدات الشرطة المشكلة، تعكف شعبة الشرطة على استعراض إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بفريقي اختيار وتقييم كل من أفراد الشرطة ووحدات الشرطة المشكلة على التوالي. ولزيادة التأهب التشغيلي لوحدات الشرطة المشكلة،

أنشأت شعبة الشرطة مجموعة من المدربين المؤهلين من البلدان المساهمة بأفراد الشرطة ليتولوا إعداد وحداتهم، وكذلك وحدات الشرطة المشكلة اللازمة لمكاتب الدعم الميدانية للبعثات. واستمر العمل في مبادرات تحقيق التوازن بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وزاد ذلك في النسبة المئوية للعاملات في الشرطة في عمليات حفظ السلام من ١٠ إلى ١٢ في المائة وهو ييسر العمليات التي تراعي الفوارق بين الجنسين. وعزز ذلك أيضا الخدمات الاستشارية المقدمة إلى العناصر الميدانية بشأن منع الجريمة الخطيرة والمنظمة. وقد أثبتت قدرة الشرطة الدائمة أنها أداة هامة في بدء تشغيل ومساعدة عناصر الشرطة في عمليات حفظ السلام. ولتلبية المطالب الناجمة عن التغيرات المستمرة في بيئات العمل، سوف تواصل قدرة الشرطة الدائمة وضع المخططات وتحسين المرونة في التكيف مع المتطلبات الجديدة في العمليات الميدانية. وتمشيا مع طلبات اللجنة الخاصة والتوصيات الصادرة عن الفريق المستقل الرفيع المستوى، أوغزت إلى شعبة الشرطة أن تقوم باستعراض خارجي لمهامها وهيكلها وقدرتها في ضوء المتطلبات الجديدة، وتطور الولايات وبيئات البعثات بالنسبة للأعمال التي تقوم بها شرطة الأمم المتحدة.

٥٢ - ونجح مركز التنسيق العالمي، منذ إنشائه في عام ٢٠١٢، في الجمع بين إدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وكيانات أخرى في الأمم المتحدة، لكي تعمل معاً على التخطيط للمسؤوليات التكميلية وأدائها تحت مظلة واحدة. وحتى الآن، وُضع ترتيب الدعم التابع لمركز التنسيق العالمي في متناول جهات الأمم المتحدة الفاعلة في الميدان في ١٩ حالة من الحالات المتأثرة بالأزمات. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، مثلاً، حُشدت الأموال من أجل تنفيذ المشاريع المشتركة لمؤسسات الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية، بما في ذلك دعم إنشاء محكمة جنائية خاصة يُسند إليها اختصاص النظر في الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وعلى نحو ما أُشرت إليه في تقريره عن تنفيذ توصيات الفريق العامل الرفيع المستوى (A/70/357-S/2015/682)، فإنني أعتزم أيضاً تعزيز الترتيب المتعلق بمركز التنسيق العالمي من خلال تعزيز قدرته على التصميم والتنفيذ المشتركين للبرامج المشتركة.

٥٣ - ولا يمكن إحلال السلام والأمن، فضلاً عن القانون والنظام، بدون وجود محاكم وسجون جيدة الأداء وخاضعة للمساءلة، تعمل مع وكالات إنفاذ القانون في إطار سلسلة مؤسسات العدالة الجنائية. ولذا فإن إعادة بناء وتعزيز مؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية التي تراعي الأصول القانونية عنصر أساسي من عناصر ولايات حفظ السلام

الرامية إلى حماية المدنيين، وبسط سلطة الدولة، والإسهام في تحقيق الاستقرار الشامل. وينتشر حالياً نحو ٢٥٠ موظفاً للشؤون القضائية و ٣٥٠ موظفاً للشؤون الإصلاحية في ثماني عمليات لحفظ السلام. وتشمل المبادرات الأخيرة تيسير عودة نحو ٩٠ في المائة من القضاة والمدعين العامين وموظفي السجون إلى شمال مالي؛ ووضع برنامج تدريبي شامل في مجال الأمن لموظفي شؤون الإصلاحية في ليريا؛ والمساعدة على افتتاح مكاتب للمعونة القانونية في السجون في دارفور.

٥٤ - وواصلت إدارة عمليات حفظ السلام دعم البعثات في وضع خطط العمليات، وإعداد الميزانيات، وتعبئة الموارد. وصدرت أيضاً مواد توجيهية تقنية، بما في ذلك سياسات دعم السجون في عمليات السلام (٢٠١٥)، ودراسة عن الدروس المستفادة بشأن خلايا دعم الادعاء التي أنشأتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقُدِّمت بانتظام دورات تدريبية متخصصة من قبيل التدريب في مجال سيادة القانون لموظفي الشؤون القضائية، والتدريب السابق للنشر لموظفي شؤون الإصلاحية، كما تبذل حالياً جهوداً لاستحداث أدوات تدريب إلكترونية بغية تعزيز هذه القدرات الميدانية. وخلال العام الماضي، استمر عدد الطلبات المقدمة للهيئة الدائمة للعدل والسجون في الزيادة؛ وقد أنفق الفريق ٧٤ في المائة من وقت عمله في المتوسط في العمليات الميدانية، فيما أنفق الوقت المتبقي في توفير المساعدة للبعثات من بُعد، وتقديم التدريب، والمشاركة في التخطيط للبعثات. وفي الوقت نفسه، تواصل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تنقيح القوائم وعمليات التوظيف للتأكد من أن موظفي الشؤون القضائية وموظفي شؤون الإصلاحية، بما في ذلك الأفراد المقدمون من الحكومات، يستوفون الخلفية والمؤهلات المطلوبة للنشر في عمليات حفظ السلام.

٥٥ - ويواصل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تكييف عملياته للاستجابة للسمات الخاصة للجماعات المسلحة. ويشمل ذلك مواصلة استخدام نهج الحد من العنف المجتمعي، الذي يرد في المنشور الصادر عن إدارة عمليات حفظ السلام في عام ٢٠١٠ المعنون "الجيل الثاني من ممارسات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عمليات السلام"، والمستخدم على أوسع نطاق في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي ودارفور، والذي يتم من خلاله التخفيف من حدة العنف على صعيد المجتمع المحلي ومعالجته. وقد حفز التهديد الذي يشكله التطرف المصحوب بالعنف ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على استحداث مزيد من النهج الرائدة، التي جُرِّبت لأول مرة في غير سياقات حفظ السلام في الصومال هذا العام، حيث أظهرت التجربة العسيرة في تقديم الدعم لحكومة

الصومال بغية فك ارتباط المقاتلين بحركة الشباب ألها ما هي سوى مقدمة للتحديات التي يتعين على برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مواجهتها، بما في ذلك في مالي. كما لا تزال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تشكل عنصرا مهما في التسويات السياسية، بما في ذلك في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وفي الآونة الأخيرة، في جنوب السودان.

٥٦ - ورغم أن التحديات الجديدة تحفز على الابتكار في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فلا تزال العقبات القديمة تهدد نجاح برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وقد أصبحت أكثر وضوحا للعيان في بعض المجالات. ومن المعروف تماما أن مرحلة إعادة الإدماج في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من الأمور الرئيسية للحيلولة دون عودة المقاتلين إلى ساحات القتال. غير أن هذه المرحلة لا تزال أضعف العناصر في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وقد شهدت الاتجاهات الأخيرة انسحاب بعض الجهات الإنمائية الفاعلة (والجهات المانحة) من المشروع ككل. وبالتالي، فإن المكاسب التي تحققت في بلدان مثل كوت ديفوار، حيث ساعدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الحكومة في نزع سلاح حوالي ٦٩ ٠٠٠ فرد من المقاتلين السابقين وتسريحهم على مدى سنتين، تعرضت للخطر، نظرا لفتور الإرادة في متابعة توفير الدعم لإعادة الإدماج في الوقت الذي تتقلص فيه البعثة. وفي حين صدر تكليف من مجلس الأمن بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عمليات حفظ السلام، فإن عمليات حفظ السلام لا تنفذ عنصر إعادة الإدماج، الذي هو نشاط إنمائي طويل الأجل. ولا توجد هيئة محددة مسؤولة عن إعادة الإدماج. وقد سددت المشاركة الطوعية من الجهات الإنمائية الفاعلة والجهات المانحة الداعمة الرئيسية في الماضي هذه الفجوة، بيد أن تداعيات الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى التغييرات في السياسات والشواغل المتعلقة بالعناصر المتطرفة العنيفة، أعادت تلك الفجوة إلى الواجهة مرة أخرى.

٥٧ - وإذا تسلم دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بأهمية توشي الشفافية فيما يتعلق بمراقبة الأسلحة التي تُجمع خلال برامج نزع السلاح والتصرف بها وإدارتها على نحو سليم، فقد طبقت أفضل الممارسات والنهج المبتكرة في الميدان. ومن الأمثلة على ذلك استخدام منظومة متنقلة لكسر الأسلحة في مراكز نزع السلاح البعيدة من أجل إتلاف الأسلحة في حضور المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية، ما يضيفي الشفافية على عملية نزع السلاح ويبني الثقة فيها. وحتى الآن، قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام باستحداث

هذه المنظومة المتنقلة وتجربتها وترسيخها في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، ومنطقة أبيي.

٥٨ - وجرى تكليف نصف عدد عمليات حفظ السلام الحالية البالغ عددها ١٦ عملية بدعم إصلاح قطاع الأمن. وفي عام ٢٠١٥، واصلت إدارة عمليات حفظ السلام تقديم المساعدة لجهود إصلاح قطاع الأمن المبذولة تحت قيادة وطنية في إنشاء مؤسسات شرطة ودفاع فعالة وخاضعة للمساءلة، وكذلك هيئات مسؤولة عن الرقابة والإدارة المدنيتين. واستمرت الجهود المبذولة لإصلاح قطاع الأمن منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٥١ (٢٠١٤) مع توصياته لتعزيز ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم لإصلاح قطاع الأمن الوطني. وقدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم في تنفيذ الأحكام المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن من الميثاق الجمهوري للسلام والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار، التي تضمنت دعم إجراء حوار بشأن الأمن الوطني يشمل الجميع. وقُدِّم الدعم أيضا في عملية الفرز والتسجيل الأولية لما يقرب من ٢٨٠٠ جندي من جنود القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، الأمر الذي أدى إلى إعادة كتيبة المشاة الإقليمية الأولى إلى الخدمة، وإعادة توزيع وحدات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في بانغي. وفي سياق منتدى بانغي، أسدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى المشورة بشأن إدراج أحكام تتعلق بالدفاع والأمن في مشروع الدستور، وبشأن إعادة تنظيم وزارة الدفاع والأركان العامة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. ودعمت البعثة، من خلال الخلية الاستشارية لشؤون الدفاع التي أنشئت حديثا في وحدة إصلاح قطاع الأمن، الجهود المبذولة لتنفيذ أحكام الاتفاق المتعلقة بالدفاع والأمن وتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى إعادة بناء قطاع الأمن في مالي. وتشارك البعثة في رئاسة اللجنة الفرعية المعنية بالدفاع والأمن التابعة للجنة متابعة الاتفاق، وهي تدعم حاليا وضع سياسات وطنية شاملة للدفاع ومكافحة الإرهاب وأمن الحدود، كما تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز الرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن.

٥٩ - وفي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، شمل الدعم المقدم للحكومة في خططها الانتقالية المساعدة على وضع خطة دعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للفترة الانتقالية. وركز دعم إصلاح قطاع الأمن في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على تعزيز الرقابة الديمقراطية وبناء الثقة بين الجهات الفاعلة في مجال إصلاح قطاع الأمن، وكذلك توفير الدعم التقني للمضي قدما في إصلاح قطاع الدفاع. ونظمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضا عدة مناقشات بين المؤسسات الأمنية، بما في ذلك مع منظمات المجتمع المدني والأحزاب

السياسية، لتشجيعها على إحكام توليها زمام عملية تحقيق اللامركزية في إصلاح قطاع الأمن وزيادة فعاليتها.

٦٠ - وواصلت إدارة عمليات حفظ السلام قيادة جهود فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح قطاع الأمن في كفالة الاتساق على نطاق المنظومة. ومن فرقة العمل، دعمت الإدارة وضع الصيغة النهائية لمذكرة إرشادية بشأن إصلاح قطاع الأمن، والجريمة المنظمة عبر الوطنية بقيادة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وهناك مذكرة توجيهية قيد الإعداد بشأن رصد وتقييم إصلاح قطاع الأمن بغية تعزيز اتباع نهج على نطاق المنظومة وتحسين تقديم التقارير إلى مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، حسبما طلب المجلس في قراره ٢١٥١ (٢٠١٤). وتم أيضا تعزيز شراكة الإدارة بشأن إصلاح قطاع الأمن مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وأُفدت بعثاتٌ مشتركة لتقييم إصلاح قطاع الأمن مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال، ومالي، من جملة دول أخرى.

٦١ - وخلال العام الماضي، قامت إدارة عمليات حفظ السلام، من خلال عناصرها التسعة للإجراءات المتعلقة بالألغام في بعثات حفظ السلام، بعمليات نشر سريع للتصدي للأزمات، وتنسيق الأنشطة، ودعم تنمية القدرات الوطنية من أجل التصدي لخطر الألغام الأرضية، والمتفجرات من مخلفات الحرب، وأخطار المتفجرات، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وقد أسهم هذا العمل في حماية المدنيين، وبسط سلطة الدولة، والإيصال المأمون للمساعدة الإنسانية، ونشر موظفي الأمم المتحدة، بطرق منها تعزيز حماية القوة. وبغية التخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة على بعثات حفظ السلام وموظفيها، تم توفير التدريب السابق للنشر للبلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك بنغلاديش وتوغو والنيجر، دعماً لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وهناك أيضا مشروع حار يتعلق بتحسين فرص النجاة من الهجمات بأجهزة متفجرة مرتجلة يرمي إلى تحديد احتياجات الوحدات العسكرية بشكل أفضل فيما يتعلق بالاستعداد للعمل في بيئة تحتوي على أجهزة متفجرة مرتجلة. وبناء على طلب مجلس الأمن، قدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم إلى الاتحاد الأفريقي في تدريب قواته وتجهيزها وتوجيهها بغية التخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقامت الدائرة بتنمية القدرات الوطنية بغية تأمين مخزونات الأسلحة والذخيرة في سبع بعثات لحفظ السلام، دعماً في معظم الأحيان للحظر المفروض على توريد الأسلحة. وساهمت الدائرة أيضا في تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي على التخفيف من أخطار المتفجرات، على النحو المبين في إطار

الاتحاد الأفريقي الاستراتيجي للإجراءات المتعلقة بالألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

رابعاً - السلامة والأمن

٦٢ - تشكل البيئات التشغيلية المعاصرة المتعلقة بحفظ السلام مخاطر متزايدة وأكثر تعقيداً بالنسبة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين. فقد ارتفع العدد الإجمالي للأعمال العدائية المرتكبة ضد أفراد حفظ السلام بأكثر من الضعف في كل عام خلال فترات الإبلاغ الثلاث السابقة. وفي الفترة الحالية، التي تمتد من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وقع ٩٧ عملاً عدائياً استهدفت أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. ويقارن ذلك بـ ٤١ عملاً عدائياً وقعت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، التي تمتد من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، و ٢٢ عملاً عدائياً في الفترة التي سبقتها. وشملت غالبية الهجمات في الفترة المشمولة بهذا التقرير هجمات مباشرة بإطلاق نيران الأسلحة الصغيرة (٤٢)، ونصب الكمائن (١٥)، التي ارتفع عددها من حالتين في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وكذلك الهجمات غير المباشرة باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة (١٩). وشكلت الهجمات غير المباشرة مصدر قلق بوجه خاص في مالي ودارفور، حيث لا تزال الهجمات التي تستهدف سرقة السيارات تمثل تهديداً رئيسياً لأفراد حفظ السلام.

٦٣ - وتجلبت الزيادة الكبيرة في الأعمال العدائية في ارتفاع الخسائر البشرية. وفيما انخفض عدد القتلى الذين سقطوا نتيجة للأعمال العدائية خلال الاثني عشر شهراً الماضية بنسبة ٢٤ في المائة، من ٣٤ حالة وفاة إلى ٢٦ حالة، فقد ارتفع بشكل كبير عدد الأفراد المصابين نتيجة لتلك الأعمال، من ٦٦ حالة (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤) إلى ١١١ حالة (من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥). وربما تعزى الزيادة في عدد المصابين بالمقارنة مع عدد القتلى إلى تدابير التخفيف المتخذة من قبيل تحسين المعدات (مثل المركبات المدرعة) والإجراءات والعمليات المتعلقة بمكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ووقعت غالبية الخسائر البشرية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (٩ قتلى و ٧٦ مصاباً) وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (٩ قتلى و ٢٤ مصاباً).

٦٤ - وكما هو مذكور في تقريره عن تنفيذ توصيات الفريق المستقل (A/70/357) (S/2015/682)، بدأت الأمانة العامة، بقيادة إدارة الشؤون الإدارية، في تنسيق الإدارة الموحدة للمعلومات المتعلقة بالقتلى لجميع فئات الموظفين في الميدان. وقد بدأ العمل في عدد من المسارات، بما في ذلك استعراض إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بالإبلاغ عن الخسائر البشرية في إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني ووضع قاعدة بيانات مركزية لتتبع المعلومات عن القتلى.

٦٥ - وبغية منع تكرار الهجمات المحددة الأهداف والتخفيف من الأخطار التي تشكلها الأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام الأرضية، تعمل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على وضع دليل للوحدات العسكرية لفائدة وحدات التخلص من المعدات المتفجرة، ووضع توجيهات للوحدات العسكرية بشأن أفضل السبل الكفيلة بالتصدي للأخطار التي تشكلها الأجهزة المتفجرة المرتجلة في بعثات حفظ السلام الحالية. وأسدت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام مشورة الخبراء للبعثات والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بشأن تحديد وشراء المعدات المتخصصة، وقدمت التوجيه والتدريب للقدرات القائمة في مجال التخلص من المعدات المتفجرة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وسوف يستمر هذا الأمر من خلال تدريب القوات وأفراد الشرطة من البلدان المساهمة قبل نشرها. واتخذت البعثات أيضا الخطوات اللازمة لحماية المعسكرات من خلال التدابير الهندسية للوقاية من الانفجارات، واستخدام كلاب الكشف عن المتفجرات، ومنظومات الإنذار الأرضي. وفي الأجل الطويل، سوف تضطلع إدارة عمليات حفظ السلام، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ذات الخبرة، بعدد من المبادرات، بما في ذلك إعداد كتيب عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة للتخفيف من الأخطار التي تشكلها الأجهزة المتفجرة المرتجلة، لإذكاء الوعي لدى موظفي الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والاسترشاد بها في العمليات الحالية والمقبلة.

٦٦ - وتشارك إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في الحوار مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بشأن المعايير والتدريب اللازمين للعمل بسلامة وأمان في البيئات التشغيلية الخاصة بكل بعثة، بما في ذلك البيئات التي تتسم بأخطار غير متماثلة. ويجري العمل حاليا على وضع معايير لقياس الأداء تسترشد بالبلدان المساهمة بقوات وتُنَفَّذ بالتعاون الوثيق معها. وتستند هذه الجهود إلى الصيغة النهائية التي وضعت مؤخرا لمجموعة جديدة من أدلة المعايير العسكرية (دليل الأمم المتحدة للوحدات العسكرية)، وإلى دليل مقرر قيادة القوات، اللذين يعالجان هذه المسائل. وينطبق الأمر ذاته على الشرطة، حيث تم الانتهاء

من وضع إجراءات التشغيل الموحدة ويجري تنفيذها حالياً لتقييم القدرات العملية، بما في ذلك السلامة والأمن، لأفراد الشرطة قبل نشرهم إلى عمليات حفظ السلام. ويجري حالياً استعراض سياسة إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني بشأن وحدات الشرطة المشكلة يُدرَج فيها إطار معزَّز يتناول الأداء والقدرات.

٦٧ - وأعربت الجمعية العامة، في قرارها ١٣٣/٦٩، عن دعمها لتنفيذ إطار الأهمية الحيوية للبرامج بصورة متسقة، ثم أيدت، في قرارها ٢٧٤/٦٩، استنتاجات الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بالأهمية الحيوية للبرامج. وهذا الإطار هو أداة تنفيذية تُمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مستوى المخاطر المقبول على موظفي الأمم المتحدة. وتقييمات الأهمية الحيوية للبرامج إلزامية بموجب هذا الإطار في المجالات التي تكون فيها مستويات المخاطر الأمنية عالية أو عالية جداً، وفقاً لما يحدده تقييم يجري للمخاطر الأمنية.

٦٨ - وتم نشر نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في جميع البعثات الميدانية، وتدريب مراكز تنسيق معنية بقدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ للمساعدة في مواءمة خطط إدارة الأزمات وحالات الطوارئ وفي التخطيط لها واختبارها. وسوف يساعد التدريب وتوحيد مواءمة خطط الأزمات، وخطط الإصابات الجماعية، وخطط استمرارية تصريف الأعمال، في بناء القدرة على مواجهة الطوارئ في البعثات، وفي التصدي للهجمات من ذلك القبيل بصورة أكثر كفاءة وفعالية. ويجري حالياً أيضاً وضع الصيغة النهائية لسياسة تتناول إدارة الأزمات على نطاق المنظومة.

٦٩ - وجعل مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام، تمثيلاً مع ولايته، سلامة حفظة السلام وأمنهم جزءاً لا يتجزأ من استعراضاته للعناصر النظامية في البعثات الميدانية، وقدم توصيات بشأن ذلك في كل من استعراضاته الرامية إلى تعزيز السلامة والأمن. وقد سلطت هذه التوصيات الضوء على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وأكدت على أهمية استخدام المعلومات في إدارة العمليات، والحاجة إلى التخطيط التشغيلي المنسق والمتكامل تماماً، بما في ذلك مع عنصر دعم البعثة.

٧٠ - وكما أُشرتُ في تقرير (A/70/357-S/2015/682)، تمضي الأمانة العامة قدماً في توحيد جميع مواردها الأمنية، بما في ذلك الموارد المتاحة حالياً في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية، في إطار إدارة شؤون السلامة والأمن، تمثيلاً مع القرار ٢٧٦/٥٩. ومن شأن ذلك أن يتيح زيادة الفعالية في استخدام موارد السلامة والأمن داخل الأمانة العامة، وتحسين قدرة الأمم المتحدة على تحليل التهديدات والمخاطر، ونشر موظفين وفقاً للاحتياجات التشغيلية في الميدان من أجل معالجة احتياجات العمل

العادية، فضلا عن حالات الأزمات. وبدأت هذه العملية، بقيادة إدارة شؤون السلامة والأمن، في آب/أغسطس ٢٠١٥، ومن المقرر أن تكتمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٧١ - وفي عام ٢٠١٥، أنشأت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أداة موحدة للإبلاغ عن الحوادث وتحليلها ستدمج في أنظمة تقييم المخاطر الأمنية والإبلاغ عن الحوادث الأخرى التي تقوم بها إدارة شؤون السلامة والأمن لتيسير وضع لمحة شاملة عن الحوادث وتحسين الوعي بالأوضاع السائدة وصنع القرار. وستواصل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني الاستفادة من الجهود الرائدة الجارية بالفعل في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى اللتين تستخدمان تكنولوجيا من قبيل أجهزة الرؤية الليلية، وكاميرات التصوير من الجو المربوطة حاسوبيا لإدراك الأوضاع المحيطة، وتحسين تكنولوجيا الوصول إلى المخيمات من أجل تعزيز الأمن الشخصي لأفراد البعثات الذين يواجهون التهديدات الأمنية غير المتناظرة وغيرها من مهددات الأمن المادي. ويجري أيضا تنفيذ تدابير إضافية للتخفيف المادي، حسب الاقتضاء. ومن أجل التخفيف من أخطار الهجمات على القوافل في مالي، يجري إنشاء قدرات لوجستية محمية للنقل في البيئات شبه الموالية/غير الموالية. وسيشمل ذلك النقل العسكري المتكامل والخدمات الطبية والحراسات وتطهير الطرق وعناصر الدعم.

٧٢ - وللتأكد من أن نظام الدعم الطبي للأفراد النظاميين والموظفين المدنيين لا يزال قويا وحسن التوقيت وقادرا على الاستجابة في البيئات التشغيلية الحالية لعمليات حفظ السلام، أصدرت إدارة الدعم الميداني طبعة عام ٢٠١٥ من دليل الدعم الطبي، الذي يشمل المعايير الدولية المنقحة من أجل التصدي لحالات الإصابة. ويتضمن الدليل الجديد أيضا مبادئ توجيهية لإدماج العنصرين العسكري والمدني للدعم الطبي في الميدان تحقيقا للكفاءة، والمبادئ التوجيهية للتدريب على الصحة الوقائية والنظافة الصحية الميدانية والشخصية من أجل الحد من انتشار الأمراض في الميدان، وبارامترات محددة للكشف الطبي في فترة ما قبل النشر للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة.

٧٣ - وفي عام ٢٠١٦، سيوضع إطار لأداء مرافق الرعاية الصحية التي تديرها بعثات حفظ السلام من خلال وحدة نوعية الرعاية الصحية ببعثات حفظ السلام في المقر. وبالإضافة إلى موارد المقر، سيستفاد أيضا من الممرضين الميدانيين للاضطلاع بإدارة نوعية الرعاية الصحية في البعثة أو على الصعيد الإقليمي.

٧٤ - ورغم الزيادة في الوفيات الناجمة عن الأعمال العدائية، لا تزال حوادث السلامة المهنية التي لا تنطوي على الرغبة في الإيذاء وغير المقصودة، مقرونة بالحوادث ذات الصلة بالصحة، تتصدر أسباب الوفيات بين حفظة السلام بالأمم المتحدة. وقد وضعت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني الآن برنامج إدارة مخاطر السلامة المهنية في الميدان ونظام إدارة المخاطر المتعلقة بالسلامة وتنفيذهما بالكامل بهدف تحسين معايير إدارة مخاطر السلامة المهنية وحماية السلامة لأفراد حفظ السلام، مع الهدف الرئيسي المتمثل في منع الوفيات، والحد من الإصابات والخسائر والإضرار بالسمعة. وتقوم الإدارتان حالياً ببحث إمكانية إدماج أفراد الوحدات العسكرية، التي هي أعلى الفئات تعرضاً للخطر من بين حفظة السلام، في إطار هذا البرنامج الذي ينطبق حالياً، دون أن يكون إلزامياً، على الأفراد المدنيين وأفراد الشرطة وحسب.

٧٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أصدرت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أول إحصاءات موثوق بها عن حوادث السلامة المهنية تشمل جميع الوفيات والإصابات في العمليات الميدانية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وأشارت البيانات إلى أن حوادث السلامة المهنية التي تؤدي إلى وفيات تشكل سنوياً ما يصل إلى أكثر من ١٠ أضعاف لكل ١٠٠ ٠٠٠ موظف، بالمقارنة مع إحصاءات حوادث السلامة المهنية المماثلة والمتاحة التي توفرها منظمة العمل الدولية والدول الأعضاء.

خامساً - تعزيز القدرات التشغيلية

٧٦ - في عام ٢٠١٥، استمرت اللجنة التوجيهية المعنية بتطوير القدرات النظامية بإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني في الإشراف على تنفيذ ثمانية مشاريع رامية إلى تعزيز قدرات حفظة السلام النظاميين. وتسعى المشاريع إلى معالجة الثغرات في تنمية القدرات الحاسمة لكفالة أن تظل البعثات تفي بالغرض في بيئة عمل حفظ السلام الآخذة في التطور. وهي تتناول ما يلي: النشر السريع؛ والتنقل السريع في مسرح العمليات؛ والقدرات الدائمة؛ والدعم الطبي؛ وتحسين فرص النجاة من الأجهزة المتفجرة المرتجلة؛ واستخدام المعلومات في إدارة العمليات؛ والتهديدات عبر الوطنية؛ والتخطيط والتنفيذ. كما اضطلعت اللجنة التوجيهية بأدوار هامة في تعزيز رؤية مؤسسية وتنسيق الاتصالات الاستراتيجية مع قسم الشؤون العامة، وضمان وحدة الجهود بشأن تنمية القدرات على نطاق الإدارات، بدعم على الصعيد التقني من جانب خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها بإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني. وقد ثبت أن هذا النهج المنسق له أهمية خاصة في عام ٢٠١٥ حيث جرى التخطيط والاتصالات على نطاق واسع بشأن

الاحتياجات من القدرات وأولويات تشكيل القوات في الفترة السابقة لعقد مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية الإقليمية التي عقدها الرؤساء المشاركون لمؤتمر القمة قبل الحدث.

٧٧ - وأثنى الفريق المستقل الرفيع المستوى، في تقريره (A/70/95-S/2015/446)، على النهج الذي تتبعه إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في ما يتعلق بالإدارة الاستراتيجية لتنمية القدرات النظامية، وأوصى بتوسيع نطاقها ليشمل إطاراً كلياً أكثر للقدرات النظامية والأداء. وتعمل الإدارتان على وضع إطار متكامل للقدرات والأداء، وسوف تتشاوران مع الدول الأعضاء من خلال اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وفي أوائل عام ٢٠١٦، سوف يُنشأ برنامج وكيان موحدان لتنسيق إطار للقدرات والأداء في المستقبل. وهذا من شأنه أن ييسر التشاور والتنسيق مع الدول الأعضاء، أثناء عمل الإدارتين جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء من أجل تنفيذ نهج رسمي ومنتظم وشفاف إزاء تحسين أداء العناصر النظامية في عمليات حفظ السلام.

٧٨ - وأنشأت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها في آذار/مارس ٢٠١٥، استجابة للحاجة المحددة إلى نهج يتسم أكثر بالنظرة التطلعية والتنسيق والاستدامة نحو إيجاد القدرات الهامة لعمليات حفظ السلام. وتمثل الأهداف الرئيسية للخلية في كفالة تحاور الأمانة العامة على نحو استراتيجي مع الدول الأعضاء بشأن مساهماتها المحتملة في حفظ السلام، ودعم التخطيط المنتظم من جانب إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني بشأن احتياجات قدرات حفظ السلام في المستقبل، وذلك بالتنسيق الوثيق مع اللجنة التوجيهية لتنمية القدرات النظامية. وتعمل الخلية بمثابة جهة تنسيق للأمم المتحدة من أجل التخطيط لمؤتمر قمة القادة الناجح للغاية بشأن حفظ السلام، الذي تم التعهد فيه بما يزيد على ٤٠.٠٠٠ فرد من القوات العسكرية وأفراد الشرطة لاستخدامهم في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الحالية والمقبلة. وستواصل الخلية، بالتشاور مع جميع المكاتب المعنية في إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني، العمل مع جميع الدول الأعضاء للمساعدة في تحقيق خططها الفردية للمشاركة في عمليات حفظ السلام.

٧٩ - وقد حل نظام تأهب قدرات حفظ السلام بالأمم المتحدة محل نظام الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٥. ويهدف النظام الذي تديره خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها إلى إنشاء عملية دينامية ويمكن التنبؤ بها بصورة أكبر للتفاعل بين الأمانة العامة والدول الأعضاء من أجل ضمان درجة عالية من تأهب

قدرات حفظ السلام ذات الجودة ونشرها في الوقت المناسب. وسيكون النظام الجديد المعاد تصميمه عنصراً محورياً في مسعى إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني إلى تكوين القوات الاستراتيجية. ومن أجل تطوير فهم دقيق لقدرات حفظ السلام المتاحة للدول الأعضاء، تخطط إدارة عمليات حفظ السلام للتحقق من الاستعداد التشغيلي لجميع مدخلات التعهدات في النظام الاحتياطي الجديد وتقييمها والعمل على تعزيزها بانتظام. ولكن، كما هو الحال دائماً، ستكون الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء على المساهمة في حفظ السلام بالأمم المتحدة من المحددات الأساسية للنجاح العام والأثر التشغيلي.

٨٠ - وبعد إصدار أدلة الوحدات العسكرية في عام ٢٠١٥ التي تصف قدرات مختلف الوحدات العسكرية المنتشرة في عمليات حفظ السلام ومهامها وتنظيمها وتدريبها وتقييمها الذاتي، فضلاً عن توجيهات إضافية بشأن مهام محددة بما في ذلك حماية المدنيين، تعكف إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني الآن على عملية وضع معايير قياس أداء الوحدات العسكرية. وتنفذ جميع مسارات العمل هذه بمساهمة خبراء من الدول الأعضاء. وبالتوازي مع هذه المبادرات، وضعت إجراءات التشغيل الموحدة من أجل تقييم الاستعداد التشغيلي للوحدات العسكرية ومقر القوات على نحو أفضل. وسوف تساعد هذه العمليات على تحسين آراء الإدارات بشأن المجالات التي يلزم فيها بذل جهود جماعية مع البلدان المساهمة بقوات للتأكد من أن الوحدات تفي بالغرض من الناحية التشغيلية، وذلك قبل نشرها وخلالها. ويجري حالياً تنفيذ إجراءات تشغيل موحدة أخرى لدعم تقييم القدرات التشغيلية، بما في ذلك إجراءات بشأن كفالة سلامة أفراد الشرطة وأمنهم قبل نشرهم.

٨١ - وتمشيا مع ولاية مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام المتمثلة في دعم الأداء في نشاط حفظ السلام من خلال تحديد الثغرات التي تؤثر على تنفيذ الولايات، يستعرض المكتب قدرة الأفراد النظاميين على التنفيذ، وأداء الهياكل الأساسية والتوجيهات والقدرات في المقر وفي الميدان التي تدعمهم. وتشمل الاستعراضات إجراء تقييم لأداء العناصر النظامية والمقار القطاعية من أجل تحديد الامتثال لسياسات الأمم المتحدة، وتوجيهاتها، والإجراءات التشغيلية الدائمة، والاستعداد التشغيلي، وكفاية خدمات الدعم المقدمة من مقر الأمم المتحدة، والاحتياجات اللازمة لتقديم الدعم لتيسير تنفيذ الولاية وتطبيقها على النحو الأمثل.

٨٢ - وقد تناول مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام منذ تشغيله أوجه القصور في توحيد الجهود والقيادة والتحكم؛ ورفع مستوى الوعي بالسياسات والتوجيهات، وعزز العمل الجماعي والتكامل بين مجالات التقييم والتخطيط والعمليات في العمليات المتعددة الأبعاد. وأسفرت توصيات المكتب عن تعزيز مبادرات إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة

الدعم الميداني الرامية إلى تحسين عمليات تكوين القوات، وتعزيز المرونة التشغيلية والقدرات، وتحسين سلامة الأفراد النظاميين وأمنهم ورفاههم.

٨٣ - ونُفِخ دليل الطيران لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني في عام ٢٠١٥ لإضفاء مزيد من الوضوح على استخدام الأصول الجوية العسكرية. وتضمنت الصيغة المنقحة توجيهات إضافية لضمان الاتساق في تطبيق الإطار لإتاحة المرونة في استخدام الطائرات العسكرية، مع ضمان مستوى ملائم من المساءلة. والغرض من هذه التوجيهات الإضافية تيسير المزيد من المرونة في استخدام قدرات الطائرات العسكرية وتحسين أداء هذه الأصول في جميع البعثات. وبالإضافة إلى الدليل بصيغته المعدلة، تم تنفيذ نظام إدارة معلومات الطيران في عام ٢٠١٥ في جميع البعثات، وجرى توسيع نطاقه بحيث يشمل العمليات الجوية العسكرية. وتوفر هذه الأداة البرمجية المعلومات في الوقت الحقيقي للبعثات والمقر لتسترشد بها عملية صنع القرار بشأن تحقيق أكبر قدر من الفعالية والكفاءة في استخدام العتاد الجوي العسكري.

٨٤ - وقد واجهت بعض البعثات تحديات في الاستجابة للطوارئ الطبية وإجلاء المصابين. وقد استعرضت إدارة الدعم الميداني مبادئها التوجيهية وإجراءاتها الداخلية المتعلقة بالطيران والإجلاء الطبي لكفالة قدرة البعثات على استيفاء المعايير الدولية لإجلاء المصابين. وفي هذا الصدد، اعتمدت متطلبات تحدد الحدود الزمنية اللازمة لتحقيق استقرار حالة المصاب ونقل المريض إلى المرافق الطبية المناسبة. ويجب على الدول المضيفة أن تدعم طلبات دعم الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين، بما في ذلك السماح باستخدام مجالها الجوي. وتقوم الإدارة، في كل بعثة على حدة، بمعالجة العراقيل الحالية التي تعيق عمليات الطيران الليلي لأغراض إجلاء المصابين. وفي بعض البعثات، قد تقوم الحاجة إلى إعادة النظر في تشكيل الأساطيل الجوية والمرافق الطبية بما يكفل وجود موارد كافية للوفاء بمتطلبات الطوارئ بالإضافة إلى المهام الأكثر روتينية.

٨٥ - وبدأت إدارة الدعم الميداني، بدعم من الموارد الخارجة عن الميزانية، مشروع شراكة ثلاثية لتعزيز قدرات البلدان الأفريقية المساهمة بقوات في النشر السريع للقدرات الهندسية في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. واستفادت أربعة بلدان في شرق أفريقيا مساهمة بقوات من تدريب تجريبي مدته ستة أسابيع عقد في نيروبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. والأعمال التحضيرية جارية للتدريب الإضافي على المدى الطويل الذي سيبدأ في عام ٢٠١٦.

٨٦ - وستضع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، بحلول مطلع عام ٢٠١٦، الصيغة النهائية لمفهوم وإجراءات تشغيلية موحدة لإنشاء قدرات مدنية وعسكرية وشرطية متكاملة على مستوى المقر تكون قادرة على الانتشار السريع والعمل بكامل طاقتها في غضون فترة تتراوح بين ٨ أسابيع و ١٢ أسبوعاً من إصدار ولاية من ولايات حفظ السلام. وستستند هذه العملية إلى الجهود التي بذلت في السابق، بسبل منها إدماج التصاميم الموحدة، واستخدام مخزونات النشر الاستراتيجية والحلول النموذجية، وإجراءات التشغيل الموحدة لتيسير النشر السريع للأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة.

٨٧ - وعلاوة على ذلك، تعكف الأمانة العامة على إعداد متطلبات الوحدات الاحتياطية لطائفة من القدرات، وستدعو الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية إلى وضع الترتيبات التي تمكنها من الاستناد إليها في ظروف وفترات زمنية محددة. وستكون هذه القدرات الاحتياطية جزءاً من نظام تآهب قدرات حفظ السلام، كما ستكون بمثابة الدعامة التي يركز عليها النشر المبكر. وفي نفس الوقت، تضع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتحديد المخاطر ومخصصات القدرات التمكينية التي أذنت بها الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٦١. وقد أصدرت تعليماتي إلى الإدارتين لاستكشاف مفهوم "القدرة الطليعية" الصغيرة التابعة للأمم المتحدة من أجل بدء البعثات أو تعزيزها، على النحو الذي اقترحه الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، للمناقشة مع الدول الأعضاء في عام ٢٠١٦.

٨٨ - وفي عام ٢٠١٥، واصلت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني جهودهما الرامية إلى الاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا للتغلب على التحديات التشغيلية وتعزيز فعالية تنفيذ الولايات. وبناء على توصيات فريق الخبراء المعني بالتكنولوجيا والابتكار في حفظ السلام بالأمم المتحدة، الذي قدم تقريره إلى وكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في شباط/فبراير ٢٠١٥، تعكف الإدارتان على تنفيذ استراتيجية لتعزيز استخدام التكنولوجيات، وبخاصة لأغراض زيادة السلامة والأمن، وتحسين الإلمام بالحالة، وتعزيز الدعم الميداني، وتيسير تنفيذ الولايات الفنية. وفي إطار الاستراتيجية، تتخذ الإدارتان خطوات لتعزيز دعم المقر ودمج استخدام التكنولوجيات على نحو فعال من جانب عناصر جميع البعثات، بسبل منها تنفيذ النظم من أجل تعزيز التبادلية في مختلف النظم المملوكة للوحدات، وتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنظر في إمكانية توسيع نطاق التعاون مع الدول الأعضاء من أجل تدريب البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة وتزويدها بأدوات ومهارات جديدة.

٨٩ - وبناء على ما ورد في مرفق تقريرى السابق (A/69/642)، تظل المنظومات الجوية بدون طيار وغير المسلحة تشكل أداة اقتدار قيمة تسهم في تحسين الإلمام بالحالة السائدة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبالتالي مساعدة تلك البعثات على حماية المدنيين، وتحسين سلامة وأمن موظفى الأمم المتحدة ومبانيها، وتعزيز الكفاءة في العديد من العمليات الفنية. وقد أثبتت الخبرة المكتسبة من استخدام هذه المنظومات في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية القيمة التي ينطوي عليها استخدام هذه الأداة لتحديد مواقع الجماعات المسلحة والتعرف عليها، على نحو ما يتضح من العمليات الناجحة ضد قوات المقاومة الوطنية في إقليم إيتوري في المقاطعة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد كان وجود المنظومة الملحوظ والمعلوم عاملا رادعا وفعالا في بعض الحالات.

٩٠ - ولا يزال هناك عدد من التحديات كتلك التي تتمثل في تعزيز الإلمام بأوجه استخدام هذه المنظومات ومهامها في حفظ السلام. وتواصل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني العمل من أجل معالجة المسألة المتعلقة بتخزين وتأمين المعلومات التي يتم تجميعها. فعمليات تخزين المعلومات والبارامترات والإجراءات ومناولتها تعالجها بالتفصيل إجراءات التشغيل الموحدة ومفاهيم عمليات المنظومات الجوية بدون طيار وغير المسلحة الخاصة بكل بعثة في حين يتم التعامل مع جميع المعلومات ذات الصلة وحمايتها وفقا لسياسات التصنيف الأمني ونظم حماية السرية المعمول بها في الأمم المتحدة. وأخيرا، بتحول المنظومات الجوية بدون طيار وغير المسلحة إلى سمة مشتركة بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أصبح إنشاء مركز إقليمي/عملياتي لتعزيز الكفاءة خيارا واردا.

٩١ - وبغية الاستعانة بهذه الأداة على نحو كامل وفعال، تواصل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني الاستفادة من مرجع المعارف المؤسسية، بما في ذلك أفضل الممارسات والدروس المستفادة، والتي تشمل الكفاءة في العمليات، وتيسير عمليات الشراء، والسبل الكفيلة بضمان أعلى مستويات الأمن في تخزين المعلومات. ففي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، رفع نشر سرية ثانية للاستخبارات/المراقبة/الاستطلاع في تمبكتو قوام الوحدة الحالية لدمج المعلومات الاستخباراتية من جميع المصادر، التي تضم فرقة منتشرة في غاو ومقرا للقيادة في باماكو. ويجري العمل أيضا لشراء منظومات تجارية لطائرات بدون طيار وغير مسلحة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وعلى نطاق أعم، تقوم الإدارتان بتسيير مشروع لاستخدام المعلومات في إدارة العمليات لإيجاد أفضل أوجه التنظيم والسبل للاستفادة إلى

أقصى حد من استخدام جميع الأدوات وأجهزة الاستشعار لاكتساب إمام دقيق بالأحوال السائدة. والعمل جار على بلورة وصقل سياسات الدعم وإجراءات التشغيل الموحدة العامة ومفاهيم العمليات نظرا لازدياد هذا الكم من المعارف.

٩٢ - وعلى النحو المبين في تقريره عن مستقبل عمليات السلام، تمضي إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني قدما في تنفيذ العديد من مبادرات التدريب. وسأطلب إلى الدول الأعضاء أن تشرع، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، في إصدار شهادة للأفراد النظاميين الذين ينشرون في عمليات السلام تثبت أنهم تلقوا قبل نشرهم تدريبا وفقا لمعايير الأمم المتحدة. ومن خلال هذه العملية، سيطلب إلى الدول الأعضاء تأكيد إنجاز التدريب السابق لنشر أفراد الوحدات وفقا لمعايير الأمم المتحدة كجزء من عملية تكوين القوات وعمليات اختيار أفراد الشرطة، وهو ما يعزز عمليات البعثة، ويسمح للأمانة العامة أن توجه مواردها المحدودة من أفرقة التدريب المتنقلة إلى الدول الأعضاء التي تلتزم دعما. وتعكف الإدارتان على بلورة ما يستلزمه التدريب على أعمال الشرطة من احتياجات أخرى كتعزيز أفرقة التدريب المتنقلة، وإنشاء شهادة تثبت تلقي التدريب السابق للنشر وترتيبات الشراكة، وجميعها احتياجات تتسق مع الإطار الإرشادي الاستراتيجي لشعبة الشرطة.

٩٣ - ولتعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال التدريب، سترفع دائرة التدريب المتكامل في إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني عدد أفرقة التدريب المتنقلة إلى ستة أفرقة في السنة، وهو ما سيتيح إمكانية تركيز المساعدة المقدمة إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم الإدارتان إنشاء مركز لتدريب المدربين من أجل دعم استعدادات الدول الأعضاء لعمليات حفظ السلام وتقديم الدعم إلى البعثات في مجال التدريب رهنا بتعبئة موارد خارجة عن الميزانية. ومن شأن هذه المبادرة أن تعزز القدرة على تدريب المدربين لضمان الاتساق والكفاءة، وحادثة التدريب. وأخيرا، ستشكل الإدارتان قدرة لدعم إنشاء شراكات تدريبية ثنائية وإقليمية تطابق بين احتياجات الدول الأعضاء في مجال التدريب وبين قدراتها في هذا المجال. وتساعد كفاءة الإنجاز في تقديم التدريب من خلال الشراكات على المطابقة بين موارد التدريب المحدودة والاحتياجات ذات الأولوية.

٩٤ - وتعكف دائرة التدريب المتكامل على إتمام استعراض المواد التدريبية الأساسية لمرحلة ما قبل النشر في عام ٢٠١٥، وستعمم المواد الجديدة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، بدءا من أوائل عام ٢٠١٦. وقد فرغ من وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية للتدريب في مجال المسائل الجنسانية وسوف يبدأ تنفيذها رهنا بتعبئة الموارد. وتتعاون كذلك إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تقديم دورة تدريب

إلكترونية بشأن المرأة والسلام والأمن. وبلغ إعداد المواد التدريبية المتخصصة لوحدات الشرطة المشكلة مراحلها النهائية، وسوف تتاح هذه المواد في أوائل عام ٢٠١٦.

٩٥ - وتنشر هذه المواد ومواد التدريب التي صدرت من قبل على صفحة التدريب في الموقع الشبكي لمركز موارد حفظ السلام، إلى جانب الدورة التدريبية لدائرة التدريب المتكامل للتأكد من أن بإمكان الدول الأعضاء الاطلاع بالفعل على الأنشطة والمواد التي ستتاح في المستقبل.

٩٦ - وكان الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات لعام ٢٠١٤ اقترح في تقريره (انظر: A/C.5/68/22) معايير وتعريف ومعدلات سداد جديدة فيما يتعلق بالمعدات الرئيسية، والاكتفاء الذاتي وفتات خدمات الدعم الطبي التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٨٢/٦٨. وقد تم تبعا لذلك تحديث دليل السياسات والإجراءات المتعلقة بسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات/للشرطة التابعة للبلدان المساهمة بقوات عسكرية/بوحدات شرطة المشاركة في بعثات حفظ السلام وبمراقبة تلك المعدات (دليل المعدات المملوكة للوحدات) (انظر A/C.5/69/18).

٩٧ - وسيعقد الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات اجتماعه المقبل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي إطار التحضير لهذا الاجتماع، التمسست الأمانة العامة من الدول الأعضاء موافقتها ببيانات التكاليف الوطنية لكل من المعدات الرئيسية، والاكتفاء الذاتي، وخدمات الدعم الطبي، لتيسير قيام الفريق العامل لعام ٢٠١٧ بإجراء الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لمعدلات سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو الأمانة العامة الدول الأعضاء إلى تقديم ورقات مسائل لاقتراح منهجية وسياسات جديدة لإطار سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات. وستقدم كذلك إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ورقات مسائل لكي ينظر فيها الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات تتعلق بالتدابير الرامية إلى تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام وفريق الخبراء المعني بالتكنولوجيا والابتكار في إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، وذلك بهدف التأثير على القدرات التشغيلية في عمليات حفظ السلام وفعاليتها وكفاءتها وتعزيز هذه القدرات.

٩٨ - وتمشيا مع سياسة فرز موظفي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان التي بدأ العمل بها في عام ٢٠١٢، يُطلب بصورة منهجية إلى الدول الأعضاء أن تصدق على أنه قد جرى فرز الأفراد الذين ترشحهم، بمن فيهم أفراد الوحدات النظاميين. ويُطلب من الأفراد الذين يُنظر في تعيينهم في الأمم المتحدة التوقيع على إقرارات بهذا الشأن، في الوقت الذي تجري فيه

الأمانة العامة فرزا استباقيا للمتقدمين إلى الوظائف من الفئات العليا. وعلاوة على ذلك، وعلى النحو الوارد في تقريره عن مستقبل عمليات السلام، لن تقبل المساهمات في بعثات حفظ السلام من الدول الأطراف التي يتكرر إدراجها في التقارير السنوية بشأن الأطفال والنزاع المسلح والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وقد تم عبر مذكرات شفوية إبلاغ البلدان المساهمة المدرجة حاليا في تلك التقارير وستتعاون معها الأمانة العامة، من خلال ممثلي الخاصين، من أجل شطبها من القائمة.

سادسا - وضع ترتيبات أقوى للدعم الميداني

٩٩ - من الأهمية بمكان أن يتواصل تحسين الدعم الميداني لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويتطلب دعم العملاء حولا سريعة تتسم بالفعالية والكفاءة والمسؤولية تمكّن البعثات من تنفيذ ولاياتها بنجاح. وقد أحرزت الأمم المتحدة في السنوات الخمس الماضية تقدما نحو بلوغ توقعات أصحاب المصلحة هذه بدفع من الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني، على غرار ما أحاطت به علما اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في تقريرها الأخير (A/69/19). وتستدعي الثغرات المتكررة في الأداء، والدروس المستفادة من الاستراتيجية، وتوصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى، والآراء المتعمقة الصادرة عن هيئات الرقابة إدخال مزيد من التحسينات في السنوات المقبلة. ولا بد من مواصلة الجهود لتحقيق الامتياز التشغيلي في الدعم الميداني وكفالة أن يكون قادرا على تحقيق توقعات أصحاب المصلحة بشكل يمكن التعويل عليه ويتسم بالاتساق والاستدامة.

١٠٠ - وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ستركز إدارة الدعم الميداني، بغية تعزيز قدرتها على الأداء، على مجموعة من الأولويات، منها ما سبق وصفه أعلاه. وتشمل هذه الأولويات: (أ) تحسين إدارة سلسلة الإمدادات، (ب) تعزيز إدارة البيئة، (ج) النهوض بالتكنولوجيا والابتكار، (د) تعزيز إدارة ودعم الأهداف القائمة على نطاق المنظمة (من قبيل التنقل، ونظام أوموجا، ونظام إنسبير، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي)، (هـ) مكافحة سوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

١٠١ - وتأسيسا على تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، ستعمل إدارة الدعم الميداني أيضا على تنفيذ مبادرات قريبة الأجل ترمي إلى تمكين البعثات الميدانية في دعم تنفيذ الولايات، على النحو الموصى به من خلال استعراض عمليات السلام. ويشمل هذا الأمر وضع تدابير إدارية دائمة لحالات بدء التشغيل والأزمات، وإجراء استعراض

للعمليات ذات الأولوية التي ثبت في جميع الحالات أنها صعبة على البعثات الميدانية. وتشمل أيضا وضع مفهوم يتعلق بمقر لبعثة الانتشار السريع، وتقديم مجموعات خدمات الدعم المتخصص.

١٠٢ - ويجري العمل على إنشاء نظام لتهيئة الأسباب الكفيلة بإيجاد القدرات المتخصصة الفورية لتقديم الخدمات العاجلة في المجال الطبي والمتعلقة بالتنقل والهياكل الأساسية. وستستمد هذه القدرات من مورد واحد أو مجموعة من الموارد التجارية أو العسكرية أو الوطنية. ومن خلال استخدام ترتيبات احتياطية أو عند الطلب، سيمكن الدعم الميداني من توفير قدرات الدعم السريع المتخصص الملائم لإتاحة المزيد من النشر والحشد الفوريين خلال الحالات الملحة من الناحية العملية، بما في ذلك فيما يتعلق ببدء تشغيل البعثات، وحالات الطفرة والحالات الانتقالية المرتبطة بعمليات حفظ السلام. وقد أبرمت اتفاقات من هذا القبيل مع عدة موردين تجاريين وعدد قليل من الدول الأعضاء.

سابعاً - تعزيز المساءلة والمسؤولية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

١٠٣ - واصلت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تعزيز القيادة في جميع عمليات حفظ السلام من خلال الرصد الدقيق للاحتياجات المتعلقة بالقيادة في الميدان، وتحسين عمليات الاختيار والتعيين في الوقت المناسب للقيادة الماهرين وتوفير المزيد من الإحاطات الإعلامية المتكاملة قبل النشر واستكمالها ببرنامج توجيهي للمتابعة.

١٠٤ - وأحرز تقدم في إدارة أداء كبار القادة من خلال التحسين المستمر للاتفاقات المعقودة بين كبار المديرين ورؤساء البعثات. وبناء على الاتفاق الذي عقد، اعتباراً من عام ٢٠١٤، وجه وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام رسالة كل سنة إلى كل رئيس بعثة بوصفها الدليل الذي يسترشد به في تنفيذ الأولويات الاستراتيجية والتشغيلية والإدارية. وهناك أيضا اتفاقات في بعثات عمليات حفظ السلام قائمة بين رؤساء هذه البعثات ونوابهم. وفي تقريره عن مستقبل عمليات السلام، التزمت بمواصلة تنقيح اتفاقات كبار المديرين، فيما يتصل برؤساء البعثات بحيث تعكس على نحو أفضل مسؤولياتهم المتعددة، بما في ذلك استراتيجيات الإدارة على نطاق البعثة. وأعتزم أيضا النظر في أدوات تقييم الأداء لكفالة التعليق على الأداء فضلا عن تعزيز التفاعل بين الميدان وقيادة المقر. وقد يكون لنتائج هذه التقييمات أثر على القرارات المتعلقة بالتعيين أو الاختيار أو التجديد.

١٠٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الإدارتان صقل أدوات التخطيط لتعاقب الموظفين وتحليل القيادة بهدف تحسين عمليات الاختيار. وتشمل التدابير ما يلي: استكمال

تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة التي تمكن إدارة الدعم الميداني من دعم إدارة عمليات حفظ السلام في تحديد متطلبات المناصب القيادية العليا في البعثات وتوحي الحزم في تنفيذها؛ وزيادة تطوير عمليات إجراء المقابلات التنافسية، وتقديم الدعم العام لعمليات استقدام الموظفين وإلحاقهم. وقد ساعدت هذه التدابير إدارة عمليات حفظ السلام على الحفاظ على استقرار وانخفاض معدل شغور المناصب القيادية العليا في الميدان (رؤساء بعثات حفظ السلام ونوابهم): منصب واحد من أصل ٣٤ منصبا شاغرا في كل من بداية عام ونهايته.

١٠٦ - ولا يزال تحسين تمثيل المرأة في البعثات الميدانية على أعلى المستويات القيادية من الأولويات الرئيسية؛ ويعكس التقدم المحرز وجود اتجاه عام إيجابي في هذا الصدد. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ارتفعت النسبة المئوية من النساء رئيسات البعثات ونائبات رؤساء البعثات من ٢ في المائة إلى ٢٤ في المائة. ولدعم هذا الاتجاه، واصلت إدارة الدعم الميداني المشاركة في التوعية المباشرة للمرشحات المحتملات والاتصال بالشركاء الداخليين والخارجيين لمواصلة تحديد مجموعة المرشحات المؤهلات وتوسيع نطاقها.

١٠٧ - واستمرت أيضا الجهود الاستباقية المبدولة للتأكد من أن كبار القادة المعينين حديثا تتوافر لديهم المهارات والمعارف اللازمة للاضطلاع بمهام متعددة الأبعاد. وتعكف إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على وضع الصيغة النهائية لمبادئ توجيهية بشأن الإحاطات الإعلامية الداخلية، وأُتيحت لرؤساء البعثات ونوابهم منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، فرصة الاسترشاد بمساعدة موجهة خلال الأشهر القليلة الأولى من استلامهم لمناصبهم. وقد لقي برنامج التوجيه التجريبي منذ إنشائه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ قبولا حسنا جدا، وأوصي بتوسيع نطاقه.

١٠٨ - واستهلكت إدارة الدعم الميداني استراتيجية ثلاثية الأركان لتحسين التوازن بين الجنسين؛ تتمثل أولا في إنشاء خط إمداد بالمواهب من المترشحات لشغل مناصب عليا لتحديد ودعم ذوات المؤهلات العالية من المترشحات الخارجيات لشغل الشواغر في العمليات الميدانية؛ وثانيا في الاستعانة بدراسة اتجاهات استبقاء الموظفين الداخليين في الميدان وتعزيز مساهمات الموظفين، وتتمثل أخيرا في تحديد العوائق في عملية تعيينهن. وستواصل الإدارة التأسيس على النجاح الذي حققه خط الإمداد بالمواهب من المترشحات لشغل مناصب عليا والاستعانة بنهج قائم على البيانات من أجل تحسين التوازن بين الجنسين على جميع المستويات.

١٠٩ - ولا يزال التمسك بأعلى معايير السلوك وإيجاد الحلول للاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما على رأس أولويات المنظمة. ويجب أن تتحقق عمليات حفظ السلام من أن الموظفين لن يلحقوا الأذى بالناس الذين يقوم هؤلاء الموظفون على خدمتهم. وتمثل سياسة عدم التسامح مطلقاً بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي انتهجها محور الأنشطة المضطلع بها في إطار الركائز الاستراتيجية الأربع التي ترمي إلى تحقيق ما يلي: الإدماج؛ وبناء القدرات؛ والتوعية والتواصل؛ والمساءلة على أساس الأداء، وذلك ضمن الإطار المتكامل للسلوك والانضباط الذي أدخل لأول مرة في عام ٢٠١١ وأحاطت الجمعية العامة به علماً في قرارها ٢٦٤/٦٦. وعلاوة على ذلك، عقب اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٠٧/٦٩، شرعت في تنفيذ ما يزيد عن ٤٠ مبادرة لاتخاذ إجراءات منع وإنفاذ وعلاج تشمل تقديم الدعم للضحايا، من المبادرات المبينة في برنامجي للعمل المعزز والواردة في تقريرتي إلى الجمعية العامة بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (A/69/779).

١١٠ - وفي القرار ٣٠٧/٦٩، رحبت الجمعية العامة بتصميمي على تعزيز تدابير الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين في مجالات المنع والإنفاذ والإجراءات العلاجية، وطلبت إلى أن أتشاور مع الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان المساهمة بقوات، بشأن منهجية الإبلاغ عن حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عقدت اجتماعاً مع الدول الأعضاء في هذا الصدد، أوجزت فيه مقترحاتي التي لها انعكاسات مباشرة على البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

١١١ - وبموجب الإطار المتكامل للسلوك والانضباط، تتولى تقديم الدعم إلى البعثات الميدانية الأصغر حجماً الأفرقة الكبرى المعنية بالسلوك والانضباط وأفرقة الانضباط في البعثات الميدانية الأكبر حجماً. وبالإضافة إلى الترتيبات القائمة بالفعل للبعثات الميدانية في الشرق الأوسط وآسيا، وُضعت الصيغة النهائية لترتيب إقليمي للسلوك والانضباط لمنطقة غرب أفريقيا، يشمل رئيساً للمنطقة مقره في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

١١٢ - وفي مجال المساءلة القائمة على الأداء، تحققت منجزات في ما يتعلق بتعزيز الحوكمة وتحسين الأداء وتعزيز الشفافية. ويجري العمل على تنفيذ إطار للمساءلة عن السلوك والانضباط في البعثات الميدانية، وتم بالإضافة إلى ذلك في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ اعتماد سياسة للمساءلة بشأن السلوك والانضباط في البعثات الميدانية ليكون ذلك الإطار بمثابة الوثيقة الشاملة التي تحدد الأدوار والمسؤوليات في تنفيذ العمليات ذات الصلة بتطبيق معايير السلوك على جميع فئات الموظفين.

١١٣ - ويتواصل إجراء عمليات ضمان الجودة السنوية من أجل تحسين معالجة القضايا والسماح بالحد من التأخير في النظام عن طريق القيام بمحصر منتظم لحالة القضايا المفتوحة وإعادة النظر في الأسباب المحتملة للتأخير أو عدم اتخاذ إجراءات بشأن القضايا. وتمكن التحسينات التي أُدخِلت مؤخراً على نظام تتبع سوء السلوك أيضاً من القيام بإدارة أكثر كفاءة وتبسيطاً للقضايا. ويُستخدم نظام تتبع سوء السلوك أيضاً، على مدى عدة سنوات، للتحقق من خلال السجلات من وجود سوء سلوك قام به الموظفون المدنيون المعينون دولياً خلال اضطلاعهم بمهام سابقة في البعثات الميدانية. وتم توسيع نطاق هذا الفرز ليشمل الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذين تم نشرهم بطريقة فردية في عام ٢٠١٤، فضلاً عن المرشحين للاستخدام كمتطوعين تابعين للأمم المتحدة، فيما يجري منذ أوائل عام ٢٠١٥ فرز الأفراد الآخرين المقدمين من الحكومات (موظفو العدالة والإصلاحات) والمرشحين لمناصب القيادة العليا الذين عملوا في السابق في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام و/أو بعثاتها السياسية الخاصة. ويجري التحضير لبدء فرز أفراد وحدات الشرطة المشكّلة وأفراد الوحدات العسكرية للتيقن من عدم ارتكابهم لسوء سلوك في السابق، فضلاً عن فرز المرشحين للتعين كموظفين وطنيين والاستشاريين والمتعاقدين الدوليين المستعان بخدماهم على مستوى البعثات.

١١٤ - وعلاوة على ذلك، وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز بيئة عمل منتجة يسودها الوثام والتصدي لإساءة استعمال السلطة، والتمييز، والتحرش، والتحرش الجنسي في مكان العمل، يتواصل تنفيذ برنامج التعلم المسمى "داخل الأزرق" (داخل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام). ولزيادة بناء قدرات الممارسين في مجال السلوك والانضباط، تُنظم برنامج التعلم المستمر للموظفين المعيّنين بالسلوك والانضباط مرة أخرى في البعثات الميدانية في السنة الحالية.

١١٥ - وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، ورد ٦٦٩ ادعاء، لا تشمل الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، تتعلق بجميع فئات الموظفين (١٤٧ مسألة من مسائل الفئة ١ و ٥٢٢ مسألة من مسائل الفئة ٢). وشهد العدد الإجمالي للادعاءات الواردة زيادة طفيفة في المسائل من الفئة ٢ خلال العام الماضي، في حين ظل عدد المسائل من الفئة ١ ثابتاً، كما كان في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ففي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، ورد ٦٥٢ ادعاء تتعلق بجميع فئات الموظفين (١٤٧ مسألة من مسائل الفئة ١ و ٥٠٥ مسائل من الفئة ٢). ويمكن توقع التقلبات في عدد الادعاءات الواردة، على أساس سنوي، لا سيما عندما تكون هناك زيادات في عدد الأفراد الذين يتم نشرهم وعند وضع آليات أقوى لاستقبال

الشكاوى. وفي إطار المقترحات الواردة في تقريره عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (A/69/779)، يجري حاليا وضع استراتيجية للاتصالات على نطاق الأمانة العامة وبرنامج للتعليم الإلكتروني بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ومن المقرر أن توضع الصيغة النهائية للورقة المتعلقة باستراتيجية الاتصالات بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

١١٦ - وردا على طلب المعلومات والردود بشأن الإحالات من أجل التحقيق والإجراءات التأديبية المتخذة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالقضايا التي ثبت فيها سوء سلوك أفراد عسكريين وأفراد شرطة، تم في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، إرسال ١٦٩ طلبا إلى الدول الأعضاء بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها فيما يتصل بادعاءات تتعلق بجميع أشكال سوء السلوك. وقد ورد ما مجموعه ١٤٦ رداً. وستقدم معلومات أكثر تفصيلا عن الطلبات والردود فيما يتعلق على وجه التحديد بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، وبتنفيذ التوصيات الواردة في تقريره بشأن مستقبل عمليات السلام، وذلك في تقريره المقبل عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، الذي سيصدر في شباط/فبراير ٢٠١٦، وسيغطي عام ٢٠١٥.

١١٧ - وفي السنوات الأخيرة، حظيت الجهود الرامية إلى الحد من الأثر البيئي للعمليات الميدانية للأمم المتحدة باهتمام متجدد، بما في ذلك من الجمعية العامة (القرار ٣٠٧/٦٩) وفي تقرير فريق الخبراء المعني بالتكنولوجيا والابتكار في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتدعم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني انتقال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام نحو الاستدامة البيئية، على النحو الذي اقترح في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى وتقريره عن مستقبل عمليات السلام.

١١٨ - وتتولى إدارة الدعم الميداني قيادة عملية تعزيز الإدارة المسؤولة بيئيا على الصعيد الاستراتيجي والتنفيذي والتكتيكي. وسيوسّع نطاق الجهود الرامية إلى التخفيف من الأثر البيئي لعمليات حفظ السلام في البلدان المضيفة من خلال تنفيذ السياسة البيئية لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني المعدة لبعثات الأمم المتحدة الميدانية في عام ٢٠٠٩ وتعزيز الإدارة البيئية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، لتصبح حافظة شاملة لعدة قطاعات وذات نطاق أوسع. ويجري استعراض السياسة البيئية ومن المقرر أن تعمم في عام ٢٠١٦ وأن تُستكمل بسياسة جديدة لإدارة النفايات من أجل البعثات. وستشمل المسؤوليات البيئية المعززة الدعم الاستراتيجي في التعامل مع شواغل مجلس الأمن وسياسته وتوجيهاته، والمسائل البيئية الشاملة والرئيسية، وإدارة البعثات الميدانية، ودعمها ومراقبتها

والإشراف عليها. وستقوم إدارة الدعم الميداني أيضا بالعمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع خطوط أساس بيئية ورصد المعايير في البعثات الميدانية.

١١٩ - وأقوم حاليا بإجراء عملية لاستخلاص الدروس المستفادة بشأن بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا التي أوقفت عملياتها في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥. وعكس القيام في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بإنشاء البعثة، التي هي أول بعثة طوارئ صحية تابعة للأمم المتحدة على الإطلاق، باعتباره تديرا مؤقتا، الطابع غير المسبوق لتفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. ويقود عملية استخلاص الدروس المستفادة المعهد الدولي للسلام، بالتنسيق مع مكثي التنفيذ، وهي ترمي إلى استخلاص الدروس من هذه الاستجابة الفريدة لأزمة لم يسبق لها مثيل.

١٢٠ - وطلبت الجمعية العامة إليّ، في الفقرتين ٩ و ١٠ من الجزء الأول من قرارها ٢٧٤/٦٩ بء، أن أقدم لها، في الجزء الأول من دورتها السبعين المستأنفة، معلومات مفصلة عن أنشطة التنسيق التي تقوم بها البعثة ومكتب المبعوث الخاص مع منظومة الأمم المتحدة وحكومات البلدان الأكثر تضررا والجهات الفاعلة الأخرى بشكل أعم؛ وأن أدرج أيضا نتائج دراستي المتعمقة للجوانب التنظيمية والإدارية والتخطيطية، والعمليات الجارية على أرض الواقع، فضلا عن معلومات عن الأداء النهائي للبعثة.

١٢١ - وعلى الرغم من أنه لم توضع بعد الصيغة النهائية للنتائج المفصلة لعملية استخلاص الدروس المستفادة هذه، كما هو محدد في تقريرتي عن التنفيذ (A/70/357-S/2015/862)، يسرّ إعداد تدابير إدارية خاصة في الوقت المناسب قيام بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا بالانتشار في الميدان وبدء عملياتها بسرعة. وفي إطار تنفيذ التقرير السالف الذكر، يجري حاليا استعراض للعمليات والإجراءات الداخلية التي تسهم في قدرة الأمم المتحدة على نشر عملياتها والعمل استجابة لأزمة معينة.

ثامنا - الشراكات

١٢٢ - أقام كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي - فضلا عن جماعته الاقتصادية الإقليمية/آلياته الإقليمية - شراكة تتزايد وثاقها تدريجيا في مجال معالجة قضايا السلام والأمن في أفريقيا، في جميع مراحل النزاعات. ويرمي التعاون المعزز بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى تسخير كل من رأس المال السياسي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتيسير تحسين القدرة التشغيلية للاتحاد الأفريقي وتعزيز التفاهم المتبادل، والأهداف المشتركة، والتنسيق بشأن السياسات والبرامج. وكما ذكر في تقريرتي عن التنفيذ

(A/70/357-S/2015/862)، فالاتحاد الأفريقي شريك إقليمي رئيسي للأمم المتحدة. ومن أجل زيادة تطوير هذه الشراكة، أَدْعُو إلى وضع آلية تمويل مرنة ومستدامة ويمكن التنبؤ بها لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام، يُستند في ذلك إلى التزام الاتحاد الأفريقي بالاعتماد على الذات. ويعمل الاتحاد الأفريقي أيضا على تعزيز قدراته ومعاييرهِ المؤسسية.

١٢٣ - وواصلت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، دعم الاتحاد الأفريقي وجماعته الاقتصادية الإقليمية/آلياته الإقليمية في جهودها الرامية إلى القدرة التشغيلية الكاملة للقوة الاحتياطية الأفريقية/قدرة النشر السريع. وقد شمل ذلك دعم قدرة مقر الاتحاد الأفريقي على التخطيط لهذه العمليات ونشرها ودعم استمرارها، تمشيا مع خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن تفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية وخريطة الطريق الثالثة المنقحة للقوة، ولا سيما إجراء عملية التدريب الميداني النهائية للدورة التدريبية الثانية لبرنامج "أمان أفريقيا" (Amani Africa) التي نظمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وحالما يكتمل اشتغال وتناسق القوة الاحتياطية الأفريقية/قدرة النشر السريع، يفترض أن تسهما إسهاما هاما في تلبية احتياجات الاتحاد الأفريقي في إدارة النزاعات وسد ثغرات النشر السريع، وأن تسمحا للأمم المتحدة بأن تركز في مشاركتها على تقديم الدعم المتعدد الوظائف بشكل مستمر إلى كل أنواع عمليات بناء السلام في الأجل المتوسط إلى الطويل والإسهام في تصور أكثر تكاملا لحفظ السلام في أفريقيا.

١٢٤ - ويتوقف نجاح عمليات الاتحاد الأفريقي للسلام، في جملة أمور، على الالتزام بمعايير حقوق الإنسان. وواصلت الأمم المتحدة العمل كقناة لسياسات الأمم المتحدة ومعاييرها وممارستها الفضلى، مع إيلاء الاعتبار الواجب لخصوصيات وحقائق واحتياجات الاتحاد الأفريقي، مع الاستعانة في الوقت ذاته بخبرة تقنية تكميلية. وتعد الأمانة العامة، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، مشروع إطار مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل شراكة معززة في مجالي السلام والأمن، يحدد مبادئ من أجل شراكة مبنية على المشاركة المبكرة والمتواصلة والشاملة، بهدف تحقيق وحدة الهدف والجهد بين المنظمين. ويشكل هذا الإطار، الذي من المقرر أن توضع صيغته النهائية في عام ٢٠١٦، خطوة حاسمة في إضفاء الطابع المؤسسي على شراكتنا الاستراتيجية، وسيوفر الأساس المعياري لتفعيل تعاوننا العملي في عمليات السلام. وفي غضون ذلك، واصلت الأمم المتحدة تركيز جهودها على تحسين التخطيط والتنسيق التشغيليين للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك دعم البعثات، من خلال هيئات منها مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. إذ أسهمت الأمم المتحدة في وضع وثائق

التخطيط الأساسية، بما في ذلك مفاهيم العمليات، والتوجيهات الاستراتيجية، وخطط الطوارئ، فضلا عن وثائق التخطيط التقني دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والعمليات الجارية ضد جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام. وواصلت الأمم المتحدة أيضا الإسهام في تعزيز قدرات البلدان الأفريقية المساهمة بقوات وأفراد شرطة على التصدي للأزمات، لا سيما فيما يتعلق باتساق معايير الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وتدريبهما ومعدتهما، وفي وضع مبادئ توجيهية مع الاتحاد الأفريقي تساعد على تقييم فعالية ومعدات البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في سياق معين.

١٢٥ - ويسهم مكتب الأمم المتحدة للاتصال لشؤون السلام والأمن، الذي أنشئ في بروكسل في عام ٢٠١١، في تعزيز ترتيبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) دعما لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقام الاتحاد الأوروبي بنشر بعثات مدنية وعسكرية موازية في ٩ من أصل ١٦ عملية من عمليات حفظ السلام، تنفذ ولايات مُكمّلة وتعمل على تحقيق أهداف السلام والأمن التي حددها مجلس الأمن. وفي الآونة الأخيرة، حدث تعاون قوي مع الاتحاد الأوروبي خلال مرحلتَي التخطيط للبعثتين في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وبدء تشغيلهما، فيما يتسم الدعم المالي المقدم من الاتحاد الأوروبي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بأهمية بالغة بالنسبة لعملها. وعلى الصعيدين السياسي والاستراتيجي، يتعزز باستمرار التعاون بين مجلس الأمن واللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي وبين الأمانة العامة والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. فمنذ عام ٢٠١٣، أتاحت المشاركة المنتظمة لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في الاجتماعات غير الرسمية لوزراء الدفاع في الاتحاد الأوروبي إقامة حوار وتنسيق استراتيجيين. وظلت اللجنة التوجيهية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المعنية بإدارة الأزمات تشكل منتدى هاما لكفالة التكامل وتقاسم الأعباء في الالتزامات المشتركة.

١٢٦ - وخلال تدخل كل من رئيس المجلس الأوروبي والأمين العام للناتو في مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام، أكدوا على أهمية الشراكة في مجال حفظ السلام مع الأمم المتحدة. وتحدد وثيقة الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي من أجل حفظ السلام وإدارة الأزمات (٢٠١٥-٢٠١٨) الأولويات الرئيسية للشراكة التي يجب تنفيذها تنفيذًا كاملاً عند المضي قدما في التعامل مع مسائل تتراوح ما بين الاستجابة السريعة والقدرات وتبادل المعلومات. وتم الإعراب في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى تحديداً عن الأمل في أن تقدم جهات فاعلة مثل الاتحاد الأوروبي الدعم فيما يتعلق بقدرات الاستجابة السريعة.

١٢٧ - وشكل التعاون بين الأمم المتحدة والناو في سياق أفغانستان وكوسوفو وسيلة لتحسين التفاهم، وتعزيز التكامل في الميدان، ومواءمة المعايير في مجالات رئيسية، بطرق منها تعزيز برنامج العمل المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. فلحلف الناو خبرة في عدة مجالات مهمة، ولا سيما بالنظر إلى البيئات الجديدة المحفوفة بالمخاطر التي تنشط فيها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١٢٨ - ويجري أيضا تطوير التعاون مع منظمات إقليمية أخرى. إذ تستكشف الأمانة العامة إمكانية رفع مستوى التعاون داخل جامعة الدول العربية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتم أيضا تحديد عدد من الأولويات الفورية للتعاون مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وتواصل رابطة أمم جنوب شرق آسيا الإعراب عن الاهتمام بتعزيز التعاون في مجال حفظ السلام.

١٢٩ - ويعتمد حفظ السلام بشكل متزايد على ترتيبات الشراكة الفعالة مع الجهات الفاعلة في المجالين الإنمائي والإنساني للاستفادة من المزايا النسبية وكذلك من الصلة بين السياسة والأمن والتنمية. وتم في التقريرين الأخيرين للفريق المستقل الرفيع المستوى وفريق الخبراء الاستشاري وتقرير الدراسة العالمية التأكيد من جديد على أهمية اتباع نهج شامل للمنظومة في دعم المجتمعات في طريقها إلى تحقيق السلام المستدام.

١٣٠ - وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، إلى جانب شراكتهما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مركز التنسيق العالمي، بالمشاركة في عدد من العمليات المشتركة بين الوكالات بشأن مسائل شاملة لعدة قطاعات. وتشمل هذه العمليات الفريق العامل المعني بالعمليات الانتقالية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وفريق الاتصال المعني ببناء السلام، وفرقة العمل المعنية بالاتفاق الجديد، واللجنة الدائمة المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أيضا، من خلال شعبة السياسات العامة والتقييم والتدريب، بمهام أمانة الفريق التوجيهي المعني بالتكامل، وقامت بصفتها هاته بتعزيز سياسة التكامل في عدد من المجالات الرئيسية، بطرق منها تنفيذ السياسة العامة بشأن التقييم والتخطيط المتكاملين، وإجراء دراسة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بالتنسيق مع الشركاء في الفريق العامل المعني بالتكامل، بشأن خيارات التمويل من أجل توطيد السلام المتكامل. وواصلت إدارة عمليات حفظ السلام العمل مع الشركاء في وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على وضع أطر استراتيجية متكاملة لتقديم أولويات واضحة في مجال توطيد السلام إلى الأمم المتحدة عندما تنشر بعثة حفظ سلام متعددة الأبعاد أو بعثة سياسية خاصة عاملة في الميدان إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري.

١٣١ - وواصلت الأمانة العامة العمل عن كثب مع البنك الدولي لزيادة تعزيز شراكتها في البلدان والمجالات المواضيعية الرئيسية، مستفيدة من الولاية السياسية للأمم المتحدة ووجودها الميداني والخبرة الفنية للبنك. وأدت إدارة عمليات حفظ السلام دوراً أساسياً في وضع الصيغة النهائية لإطار النتائج الاستراتيجية لأنشطة الشراكة، وكذلك في تخصيص الموارد ورصد المشاريع المنفذة من خلال صندوق استئماني للشراكة متعدد المانحين، في مجالات منها الأمن، والعدالة، والمهام الحكومية الأساسية؛ وجهود التقييم والتخطيط المشتركة؛ والمبادرات الإقليمية؛ وإعداد منتجات معرفية ووضع ترتيبات توظيف ابتكارية من أجل زيادة فعالية الاستجابة المتعددة الأطراف للأزمات.

تاسعا - ملاحظات

١٣٢ - ستظل البيئة الاستراتيجية والسياسية والتشغيلية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام متقلبة في عام ٢٠١٦، وستتطلب مرونة في معالجة الحالات غير المتوقعة أو السريعة التغير. وسيظل تحسين التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، وتعزيز أداء حفظة السلام، بطرق منها التصدي بشكل فعال لحالات سوء السلوك، وتعزيز دعم البعثات، أولويات رئيسية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتحدي المعقد المتمثل في تنفيذ ولايات حماية المدنيين، مع كفالة سلامة الموظفين وأمنهم.

١٣٣ - وبلغت عمليات حفظ السلام منعطفا حرجا. وأمام هذه الطلبات على الخدمات التي لم يسبق لها مثيل، هناك فرصة للقيام على نحو جماعي بدعم جهود إصلاح شاملة. وأدى تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام إلى إصدار توصيات واسعة النطاق بشأن جميع جوانب حفظ السلام. وتتناول بمزيد من التفصيل، في هذا التقرير، التدابير المتعلقة بحفظ السلام المبينة في تقرير عن التنفيذ. وأدى تقرير الفريق، إلى جانب المبادرات الجديدة التي قادتها الأمانة العامة في عام ٢٠١٥، بما في ذلك اجتماع رؤساء أركان الدفاع ومؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام، إلى حشد جهود عالمية ترمي إلى تحسين أعمال الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وينبغي اغتنام هذه الفرصة لتحويل الالتزام الدولي الشديد إلى إجراءات ملموسة. وإني أعول على استمرار مشاركة ودعم الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، ونحن نشجع في تنفيذ خطة التغيير الطموحة هذه. ويجب علينا، معا، أن نحافظ على الزخم السياسي، وعلى تركيز شديد على هدفنا المشترك، ألا وهو تعزيز حفظ السلام وتحديثه.